المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة وستة عشر - أيلول ٢٠٢٢

No. 116 Sep. 2022

أوقفوا تكرار الإعتداءات الوحشية من إيران وتركيا على المدن والقصبات العراقية في إقليم كردستان

الأفتتاحية

الوحدة الوطنية وحقوق الانسان

علي قاسم

لا شك ان الوحدة الوطنية لكل شعوب المعمورة وفي مختلف الدول بغض النظر عن انظمة الحكم فيها ، تعتبر من الثوابت الوطنية والقومية وأسمى الاهداف النبيلة التي تسعى لتعزيزها وترسيخها وصولاً لتحقيق الأمن والإستقرار السياسي والاقتصادي سعياً لتقدمها في جميع مجالات الحياة .

فأنظمة الحكم التي وصلت للسلطة بإرادة شعوبها وعبر صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة يكون هدفها لتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية غاية وليست وسيلة كما هو في الأنظمة الشمولية الدكتاتورية التي ترفع شعار الوحدة الوطنية من أجل بسط سيطرتها على سلطة الحكم .. فالأولى غايتها من الوحدة الوطنية تحقيق التعايش السلمي الأهلي والمجتمعي لشعوبها لتكون السند الحقيقي لها لمجابهة كل التحديات التي تواجه الدولة كوطن وشعب وسلطة لاجتيازها ولتحقيق السيادة الكاملة للوطن والعيش الحر الكريم للشعب أما الثانية ونقصد بها الأنظمة الشمولية الإستبدادية وخير مثال عنها النظام البائد في العراق الذي تبجح بشعار الوحدة الوطنية من أجل الاستمرار لأطول مدة في الحكم من خلال ممارسته القمع والإرهاب والإبادة وانتهاكه لكل قيم ومبادئ حقوق الإنسان ضد أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناته القومية والدينية والفكرية ولذلك حصل ما حصل للعراق من تدخل خارجي واحتلال وهو نتيجة طبيعية للعلاقة المفقودة بين الحاكم والشعب.

إن الأنظمة الوطنية القائمة على إرادة شعوبها ترى في الوحدة الوطنية مشروعاً للبناء والإعمار والإصلاح، أما الأنظمة الشمولية التي ترفع شعار الوحدة الوطنية زوراً فتسعى من خلاله بكل ما تملك من سبل وتفرط بكل ما لديها من أجل السلطة، الفرق بين أن تكون السلطة غاية وبين أن تكون وسيلة هو الفرق بين الديمقراطية والاستبداد، وبين الحرية والدكتاتورية، وبين حكم يرى نفسه جاء من أجل خدمة الشعب والدفاع عن مصالحه، وبين من يرى نفسه حاكماً متجبراً ومترفعاً عمن حوله .

إننا في العراق وفي الظرف العصيب والخطير الذي يمر به بأمس الحاجة إلى وحدة وطنية حقيقية يستظل تحتها الجميع بدون تفرقة وتمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو الرأي، وحدة وطنية يكون الإنسان هو القيمة العليا وأثمن ما في الوجود تحترم وتصان حقوقه الفردية والعامة وحقوق كل قومياته ومكوناته المختلفة تحمي النسيج الوطني وتعبر عن صيرورته الجديدة.

فلا وحدة وطنية حقيقية دون محتوى قيمي يقوم على التآلف والتماسك والإحساس بالذات الأعلى دون إغفال الجمع الفاعل، وحدة وطنية غايتها ووسيلتها الإنسان واحترام وصيانة حقوقه الأساسية التي أقرتها الشرائع السماوية والقوانين الدولية الإنسانية .

إن تحقيق ذلك الهدف النبيل ونقصد به الوحدة الوطنية الراسخة يكون من خلال وجود المجتمع المدني المؤسساتي الحي والفاعل القائم على أساس المواطنة والديمقراطية والتعايش بين الحق الإنساني والوطني وهو قبول الآخر دونما تمييز أو إقصاء وإلى إدراج أحكام الشرعة الدولية الإنسانية ضمن مصادر التشريع وتفعيل واستقلال القضاء وإلغاء المواد الدستورية التي تؤدي للطائفية الدينية والعرقية والعنصرية والتمييز ضد المرأة والسعي لانضمام العراق إلى الاتفاقات الدولية التي تشكل ضمانات لحقوق الإنسان ووضع الآليات والتدابير التشريعية لحماية حقوق الإنسان في العراق .

سيبقى أمل تحقيق الوحدة الوطنية العراقية الحقيقية يراودنا ونسعى ونعمل بكل جد ومثابرة من أجل هذا الهدف النبيل باعتباره الطريق الوحيد للوصول إلى بناء عراق مدني ديمقراطي اتحادي تزدهر فيه الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والعدالة الاجتماعية ، لا مكان فيه لفساد مالي او اداري وممارسة العنف والقتل والإرهاب والخطف .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان

ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

في الذكرى الأولى لرحيل الدكتور كاظم حبيب

عبدالخالق زنكنة

في ٣٠ / ٨ / ٢٠٢١ رحل عنا الدكتور كاظم حبيب (أبو سامر) في منفاه ببرلين، وكان الفقيد شعلة من الحراك والنشاط الأكاديمي ، وبذل جهود كبيرة لخدمة الحركة الوطنية والحقوقية في الدفاع عن المضطهدين والمظلومين الساعين لنيل حقوقهم وحريتهم وتقرير مصيرهم .

ولد الراحل (الفقيد) في يوم ١٦ / نيسان / ١٩٣٥ في مدينة كربلاء ، وحصل على الماجستير ودرجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ببرلين في ألمانيا .

شارك الفقيد في العديد من فعاليات المنظمات الحقوقية والمدنية منها المنظمة العربية لحقوق الانسان في القاهرة ومنظمة الدفاع عن حقوق الانسان في ألمانيا (أومرك) والمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ، وكان له عطاء غزير في الكتابة والتأليف واصدر الكثير من الكتب والمؤلفات والمقالات القيِّمة في مختلف الأمور السياسية والفكرية والحقوقية ، وكان مهتماً في الدفاع عن حقوق الشعوب والمكونات المسلوبة حقوقها ، وناصر نضال ومطاليب المتظاهرين والمعتصمين في إنتفاضة تشرين الباسلة ومطاليبهم المشروعة في الإصلاح والتغيير من أجل حياة حرة وديمقراطية وعدالة إجتماعية ، وشجب العنف والقتل والخطف من قبل المليشيات المسلحة والأجهزة الأمنية ومحاسبة القتلة والمجرمين .

لقد غادرتنا يا أبو سامر جسداً ولكن لم تغادرنا فكراً ، وسيبقى ذكره خالداً في قلوبنا وذاكرتنا ، وسيبقى حي بما تركه من إرث علمي للوطنية والتقدميين ، وعلينا نحن زملاؤك ورفاقك وأصدقاؤك مواصلة مسيرتك الإنسانية في الدفاع عن حقوق الإنسان والفكر التنويري .

المجد والخلود للراحل الدكتور كاظم حبيب ولروحه السلام الأبدي ، عزاؤنا لعائلة ورفاق وزملاء الفقيد .

انتفاضة تشرين .. أحيت الجميل في الشخصية العراقية

د. قاسم حسين صالح

اكثر ما احدثته انتفاضة تشرين /اكتوبر ٢٠١٩ من دهشة انها فاجأت محللين سياسيين ومثقفين اشاعوا ثقافة التيئيس كانوا على يقين بان الاحباط قد اوصل العراقيين الى حالة العجز التام. وكان بينهم من راهن على انها (هبّة) وتنتهي،لأن الشخصية العراقية،على رأي الراحل علي الوردي، أشبه بنبات (الحلفه) اليابس..يشتعل بسرعة ويخفت بسرعة.

وفاجأت ايضا علماء النفس والاجتماع بما يدهشهم..بل أنها خطّات نظرية في علم النفس تقول: اذا اصيب الانسان بالاحباط وحاول.. وحاول ولم ينجح، فأن تكرار حالات الخذلان والخيبات توصله الى العجز والاستسلام.. فأطاح بها جميعها شباب ادهشوا العرب والعالم!.. واسقطوها في الخامس والعشرين بيوم جمعة (استعادة وطن) .. متحدين الموت بصدور عارية وملاحم اسطورية ليسقط منهم ثلاثة وستون شهيدا التحقوا بـ(١٤٩) شهيدا حنّوا ساحات التحرير بدمائهم.

ولأن من عادتي استطلاع الرأي بحدث كهذا، فقد توجهنا بالآتي:

(اروع منجزات تظاهرات تشرين للسيكولوجيين ظهور اجمل صفات الشخصية العراقية.

اذكر واحدة خبرتها او عشتها لنوثقها في دراسة علمية).

تعددت الصفات التي ذكرها المستجيبون، نوجزها بالآتي:

الغيرة، الشجاعة، الاستعداد العالي للتضحية، التكاتف الملحمي ، الثقة العالية بالنفس، التكافل، المروءة ،الطيبة، روح التعاون، نصرة المظلوم ،اللعب مع الموت والاستهانة به،حب الحياة،الخوّه الحلوه،كرم بلا حدود،اعادة الصورة الحقيقية للعراقيين، «احبك يا وطني واحب ريحة ترابك» ،استرجاع الهوية العراقية وتجاوز الهويات الفرعية،بلاغة العبارة والاختصار في التعبير(اقالة رئيس الوزراء واستبداله بآخر عبارة عن تبديل راس الباتري.. احنه طلابتنه بالمحرّك- لافته)،التحرر من الاسترقاق الديني،تحطيم صورة المقدس البشري، الحس الوطني الجمعي لجميع الاعمار وحسن المعاشرة، الايثار، التضحية بالروح من اجل الحقوق، على الحكّام الفاسدين، شهدت ساحة التحرير: (تريلة ببسي واخرى ماء شرب، وبالة بطانيات، وامهات يوزعن لفات وخبز العباس، وشيش كص عملاق، ونساء اتين بالتنور الى ساحة التحرير يخبزن للمتظاهرين ويوزعنه مجانا

النظافة الاخلاقية اذ لم تحصل حالة تحرش كما حصلت بساحات تحرير في عواصم عربية اخرى،قتل الطائفية..»كان الشباب ينامون ببطانية واحدة ولا يعرف اي منهم من اي مذهب او عرق اودين «،العناد،اصرار المتظاهر على العودة لساحة التحرير بعد معالجته بالمستشفى،وحدة اهداف بعيدا عن دين مذهب عرق عشيرة،استعداد نفسي لمعاناة من اجل قضية وطن.. والتحرر من عقدة الخوف من السلطة الحاكمة.

وتوثيقا للغيرة العراقية والكرم ودليلا على حب الناس للمتظاهرين ونقمة الشعب ،وقزانات تمن باجله برياني وفاصوليا وقيمة وكبه مدعبله وشوربه..وشاب متظاهر يركع امام فتاة متظاهرة لا يعرفها مقدما لها حلقة خطوبة) في مشاهد تسيل لها دموع تمتزج فيها انفعالات الفرح والألم وحب العراق!.

تلك هي حقيقة (العراقي) صاحب نخوة وغيرة.. وعاشق لوطن يفديه بروحه كما افتداه اكثر من ستمائة شهيدا من الشباب في شهر واحدا!، قتلهم حكّام لا يعرفون من الوطن سوى انه حنفية تدر ثروة.. ولا يدركون أن الطغاة زائلون وأن طال الزمن!

جينين بلاسخارت : النظام السياسي في العراق يعمل ضد الشعب

في يوم ٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ قدمت بلاسخارت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في العراق كلمة امام مجلس الأمن الدولي بشأن تطورات الاحداث في العراق .. ندرج أدناه أهم الفقرات في الكلمة :

لقد أخفقت الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي في وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول. وقد ارتكبت كافة الأطراف السياسية أخطاء استراتيجية وأساءت التقدير.

- إن النظام السياسي ومنظومة الحكم في العراق يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي، أو حتى أسوأ من ذلك، يعمل بنشاط ضدها.

- إن إبقاء المنظومة «كما هي» سوف يرتد بنتائج سلبية عاجلاً وليس آجلاً، لذا من المهم صياغة ما أقول بدقة وعلى النحو التالي: المنظومة، وليست مجموعة من الأفراد أو سلسلة من الأحداث.

- الفساد هو سمة أساسية للاقتصاد السياسي العراقي الحالي، وهو متغلغل في المعاملات اليومية. وقد فشلت حتى الآن محاولات المضي بإصلاحات تدريجية.

- العراق ليس بلداً فقيراً، لكن المصالح الخاصة والحزبية تتآمر لتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار في التنمية الوطنية.

- مؤيدو الأحزاب السياسية، وكثير منهم مسلحون، ينشطون بشكل متزايد. بينما المواطن العراقي العادي رهينة لوضع لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن احتماله. و البلد على شفا الفوضى العارمة

- يتعين على الأطراف كافة التصرف بمسؤولية في أوقات تصاعد التوتر، بالامتناع عن الإدلاء بتصريحات استفزازية وتغذية الخطابات غير البناءة، إن لم أقل الضارة.

- تشدد مجدداً على أهمية الشروع في مسار نحو الاستقرار السياسي، حيث هناك حلول و بمقدور أي زعيم عراقي أن يجرّ البلاد إلى صراع ممتد ومهلك، كما أن في مقدوره أن يضع المصلحة الوطنية في المقام الأول وأن ينتشل البلد من هذه الأزمة.

عقب السيد محمد توفيق علاوي على ثلاثة مفاهيم خطيرة تطرقت اليها جنين بلاسخارت ، وهي :

الأول : النظام السياسي والقطاع الحكومي يعمل لمصلحة الطبقة السياسية وليس لخدمة الشعب ، بل على الضد من مصلحة الشعب، والخلافات السياسية أثرت على المواطنين لأنه لا يمكن التكهن بنهايتها .

الثاني : الطبقة السياسية غير قادرة على حسم الازمة ويمكن لأي قائد عراقي ان يجر البلد لنزاع دام .

الثالث : بقاء النظام على حاله سيؤدي لنتائج سيئة في أقرب وقت، حيث الخلافات تسود على لغة الحوار والمحافظات الجنوبية تشهد مناوشات مسلحة .

ما ذكرته ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة هو الواقع بعينه ويتطلب موقفاً مسؤولاً للتخفيف من حالة التشنج من كل مواطن عراقي شريف يريد الخير لبلده سواء كان من الرموز الاجتماعية او من الطبقة السياسية او خارجها فقد غدونا على حافة الهاوية وأكرر مقولتي السابقة وضعنا الآن كوضع لبنان عشية الحرب الاهلية عام ١٩٧٤، حيث العراق الآن كلبنان في ذلك الوقت، هناك حالة تشنج اجتماعي ومواجهات وقتلى وعدم وجود افق للتفاهم بل للأسف التوجه الأساسي للجهات المتصارعة هي الاعتقاد انهم على الحق وهم المنتصرون ويجب كسر ارادات الأطراف الأخرى، فقامت في لبنان حرب استمرت ستة عشر عاماً وذهب ضحيتها اكثر من (١٢٠ الف) قتيل، دمرت فيها الكثير من المدن وبالذات مركز بيروت ومن تداعياتها انهيار الليرة وانهيار الاقتصاد اللبناني الذي نشهده الآن واختفاء كافة ايداعات المودعين في المصارف.....

لحماية بلدنا من الدمار والانهيار ، يجب ان تسعى كافة الأطراف المتنازعة الى الحكمة وتحكيم العقل وبذل كافة الجهود لسحب فتيل الفتنة لأنه بخلافه سينزلق البلد الى مهاوي سحيقة واخشى ان يأتي يوم سنحلم فيه بواقعنا الحالي مع سوئه وستكون جميع الاطراف السياسية المسؤولة عن هذا الواقع هم اول من يدفع ثمن ذلك .

حلت الساعة

زهير كاظم عبود

أيام أو اشهر وتنتهي الهجمة الشرسة التي قامت بها بهائم بشرية لا تمتلك ضمير أو مروءة ، سيترك الهاربين جثث أصحابهم ورفاقهم متعفنة ، وسيحار الناس في مصير تلك البقايا المتعفنة المتروكة ، فتلتهمها حفر مجهولة ، وتضمها ارض يباب ، فلا قبور ولااسماء كأي حيوانات نافقة ، في حين سيهرب بجلده من يتمكن من ذلك ، حاملا معه ما تمكن من اكتنازه في فترة وفرت له قليلا من التنفيس عن ذاته المكبوتة ، وعكس كل أمراضه النفسية الدفينة جراء خلل في تربيته او سمعة عائلته ، لينتقم من كل الطيبين .

أيام وعدد من الشهور وتتحرر كل البنات الأسيرات ، بعد ان جسدت لهم البهائم التي اغتصبت الطفولة وروعت النساء معاني الانتقام والحقد والكراهية .

ستعود البهائم الى أهلها ومناطق سكناها وتنعكس خطورتها على عوائلهم ، فالشذوذ النفسي والجنسي والعقلي لن يستثني حتى محارمهم من أفعالهم ، فمن اغتصب طفلة لم تبلغ العاشرة من عمرها لن يتوانى من اغتصاب ابنة أخته او عمته او ابنة أخيه وحتى اقرب الناس إليه ، هاجس الحاجة الجنسية سيطغي على عقله ومشاعره أينما كان ، الخطورة الاجتماعية لمثل هذه البهائم البشرية تستوجب على أهاليهم ان كان لم شرف وكرامة ان يقتصوا منهم وان يسلموهم الى اقرب نقاط قانونية لمحاسبتهم وليتقي المجتمع خطورة أفعالهم ، على أهاليهم حماية أنفسها منهم قبل غيرهم ، فمثل هؤلاء البهائم المسعورة أثبتت وبالدليل القاطع أنها لا تمتلك ضمير ولاشرف ولاقيم ولا اعراف مثل غيرها من البشر .

ستعود العديد من العوائل ممن تهدمت منازلها وسرقت محتوياتها وأتلفت محاصيلها ووقعت بناتها تحت الأسر الداعشي ، لن يعوضهم شيء في الدنيا عن كرامتهم وعن شرفهم ، لن يعوضهم اي شيء عن حياتهم وأعمارهم التي انقضت تحت خشية الرعب والخوف والإرهاب والموت والذبح والتوجس ، كيف يمكن ان يطمئن هؤلاء لمثل هذه العقارب التي لم تزل تختبيء في بيوتها بعد أن حلقت اللحى ونزعت السراويل والدشاديش القصيرة ، ويختفي التشدد والتطرف منهم مؤقتا ، وعادت لتتقمص إشكال وتصرفات البشر الأسوياء ، عشائرهم وأهلهم أول من يكون مسؤولا عن أفعالهم وعليهم ان يقبضوا عليهم ويقدموهم ليدلوا بما ارتكبت أياديهم وعقولهم ، وليكونوا شهودا على غيرهم من البهائم .

اقتربت الساعة ودقت معلنة الحساب والعقاب ، فما قامت به هذه المجاميع التي تتشابه مع البشر في الأشكال وتختلف معهم في الضمير والعقل والعواطف والقيم والشرف والنزاهة والمروءة ، تتشابه مع البشر في الشكل وتختلف معهم في كل شيء طيب وجميل ، يسيطر عليهم الوهم والخرافة والجنون ، ويتسلحون بمعونات وعتاد وأسلحة لا يعرفون كيف تصلهم ، ولا يعرفون أصول اللعبة ، هؤلاء انتهى دورهم وعليهم أن يتحملوا تبعات دورهم القميء وأفعالهم الإجرامية ، وعليهم أن يحل عقاب الدنيا قبل عقاب الآخرة .

ستكون لهم ممرات آمنة ليسهل عليهم الهروب كما وفروا لهم طريق الدخول ، وسيتخلون عن أسلحتهم لكنهم لن يتخلوا عن حقارتهم ونذالتهم وعقولهم المتعفنة ، لكن ظروف بقائهم انتهت بعد أن حققت اللعبة مرادها وأهدافها ، وان تعود العوائل التي ذبح أولادها وسبيت بناتها وقتل شبابها الى بيوتهم مجاور لدور القتلة والذباحين والسراق والبهائم المتبرقعة بالدين ، ستعود الطيبة والوقار والسكينة مقابل الضلال والأجرام والغدر ، وشتان بين تلك العوائل التي لم تتمكن حتى من الدفاع عن أنفسها ، وبين من غدر ونكل وسرق وتجبر وعاث فسادا ، بين بشر تريد الحياة وتؤمن بعقيدة وبين بهائم متطرفة لا تعرف معاني الحياة وتؤمن بحماقة التاريخ وبقصص الخرافات التي عافها الزمن ، ولم يكن اختيارهم لاضعف الخلق اعتباطا ، فالايزيديون لم يتسلحوا ولم يفكروا بتأسيس ميلشيات مسلحة ولا كيان يتسلح ليدافع عنهم ، سلاحهم المحبة والطيبة والسلام وتلك طبائع لا تنسجم مع الغدروالارهاب والجريمة .

ان مثل هذه النماذج الفارة والتي تلوذ بأهلها كمثل الذئاب المنفلتة التي تتربص الفرص للانقضاض على الضحية في اي فرصة يكون فيها الضحية ضعيفا او قليل الحذر ، وفي أية فرصة تمكنه من نهش الجسد ، بما فيها أهلها او اقرب الناس إليها ، بالنظر لامتلائهم بتخمة التشوه الفكري والحقن الطائفي ، مما يجعلهم على الدوام وقودا للكراهية والحقد والإرهاب وتخريب كل صور التعايش السلمي والسلام المجتمعي .

لسنا بحاجة للرثاء والنواح فإننا بحاجة ماسة لتفعيل أسس القوانين ، فلكل جريمة ينص عليها القانون عقوبة ن ولسنا بحاجة للمواعظ والأمثال والحكم ، فالقانون الذي يعاقب الجناة نفسه الذي يعطي المجني عليه حق التعويض ، وكلنا نريد حياة لا يشوبها الخلل ، ولا يعفى فيها المجرم ، والمتهم بريء حتى تثبت أدانته ، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، ولنا الحق في طلب المحاكمات العلنية العادلة ، ومن قتل نفسا عمدا يعاقب بالموت ، ومن ارتكب جريمة من جرائم السرقة المقترنة بالظروف المشددة يعاقب أيضا بالموت ، وها نحن نفتح صدورنا ودماء أخوتنا وبناتنا وأبنائنا ومحنتنا وما صار علينا أمام الضمائر الحية لتمهد للحكم قبل أن يقول كلمته .

بدأت النهاية وبدأ التدحرج نحو الهاوية وأغلق الملف ، وانتهى العرض بمئات الآلاف من الشهداء والقتلى والأسرى ، مع أن الثقة بدأت تهتز ، والشك يحيط بكل الاحتمالات ، فأين تحل بقايا البهائم ؟ وأين سينتهي دورها ومتى يبدأ مجددا ؟

وإذا ثبت للعالم نهاية الفكر الداعشي وانحطاطه الإنساني وتقاطعه مع صيرورة الحياة المدنية والعصرية ، وخروجه من عصر الكهوف والظلام الى عصر التكنلوجيا والعولمة وحقوق الإنسان ، فقد ثبت أيضا بان الساعة التي تقررت فيها نهاية التنظيم لا تعفي البشرية من ملاحقة كل تلك النماذج المنحطة خلقيا وعقليا وفكريا واتخاذ أقصى الإجراءات التي تحفظ للبشرية أمنها وحياة أفرادها وحقوقهم المشروعة في الفكر والعقيدة .

كيف يمكن أن نهدم الهوة العميقة التي خلفتها البهائم في المنطقة ؟ وكيف نعيد الأمن والسكينة إلى نفوس المدنيين والفقراء والبسطاء من أبناء تلك القرى النائية التي استبيحت ؟ وكيف نعيد الثقة والإخوة التي كان يعتقد بها الايزيديون وغيرهم من المكونات في قرى سنجار أو بعشيقة وبحزاني وسهل نينوى ؟

لم تزل الخطورة الاجتماعية التي تبثها عقول المنحرفين من مدعي التمسك بالدين ، والتطرف الذي يؤمنون به مع إلغاء الآخر ، والدعوة الى قتله وإنهاء حياته ، ما يدعو الإنسانية أن تتخذ مواقف وقرارات تلاحق هذه الجماعات أينما كانوا وكيفما كانوا ، فهم دود الأرض الذي يقتل الزرع ، وهم البهائم التي تعيث فسادا بين المجتمعات ، وهم بعد كل هذا البهائم المفخخة التي تفجر أجسادها النتنة بين أي كتلة بشرية لإنهاء الحياة ، دون أن يقيدها دين أو مذهب أو قومية أو نوع أو جنس ، وبهذا فهم أعداء الحياة .

واذا مرت هذه الصفحة المريرة كما مرت صفحات قبلها لم تكن اقل منها ضراوة وهمجية وسوادا ، فهل يمكن ان نتعظ ونستفاد منها .

الإرهاب واحتكار العدالة

د. عبد الحسين شعبان

أصبح مصطلح «الإرهاب الدولي» جزءًا من الخطاب الشائع في الربع الأخير من القرن الماضي؛ وكثر الحديث عنه بعد فاجعة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية الإجرامية، التي حصلت في الولايات المتحدة بتفجير برجيْ التجارة العالمية في نيويورك، والتي تمرّ ذكراها هذه الأيام. وكان ذلك من مبرّرات واشنطن لإقدامها على احتلال أفغانستان العام ٢٠٠١ والعراق العام ٢٠٠٣؛

و منذ ذلك التاريخ وماكنة الدعاية والإعلام في الغرب تدور، لتنتج مسوّغات وحجج ووسائل ناعمة وخشنة لدمغ مليار وما يزيد عن نصف المليار من العرب والمسلمين بالإرهاب، حيث وضعتهم في «خانة واحدة» وشمل الأمر بعض دولهم التي اعتبرت «مارقة» و«خارجة على القانون» في نوع من «الإرهاب الفكري» أيضًا، إضافة إلى الحرب الفعلية المعلنة.

وإذا كان تنظيم القاعدة يعتبر إرهابيًا لأنه بنى استراتيجيته على محاربة « اليهود والصليبيين» منذ أواخر التسعينيات، وأن تنظيم داعش هو الآخر يندرج تحت لائحة الإرهاب باستراتيجيته المعروفة وسعيه المحموم لإقامة نواة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في العام ٢٠١٤، فهناك تنظيمات صنّفها الغرب بكونها «إرهابية»، إلّا أنها نشأت في بلدان مسيحيّة أو غير مسيحيّة (بادر ماينهوف الألمانية والألوية الحمراء الإيطالية والجيش الأحمر الياباني السرّي والجيش الجمهوري الايرلندي ومنظمة فارك الكولومبية وغيرها) ، فلماذا يتمّ الإصرار على نعت ما تقوم به المنظمات التي نشأت في بلاد العرب والمسلمين بالإرهاب الإسلامي؟

هكذا ما تزال الصورة ضبابية، بل وإغراضيّة ، حيث يتم إسقاط الرغبات على الواقع لأهداف سياسية عدائية ومصالح أنانية ضيّقة، فالعرب والمسلمون شأنهم شأن غيرهم يختلفون تبعًا لاختلاف المصالح والأهداف والتصوّرات، والإسلام ليس كلّه ولا حتى المسلمين كلّهم تنظيم القاعدة أو داعش، بل أن الغالبية الساحقة من المسلمين هم ضدّ الإرهاب، لكن للأسف تستمر النظرة الغربوية إلى منطقتنا وديننا باعتبارهما المصدر الذي يحضّ على الإرهاب والعنف في قراءة مبْتسرة ومشوّهة للنصوص الإسلامية، وهي ذاتها التي اعتمدت عليها القاعدة وداعش وأخواتهما، وذلك بإغفال متعمّد لعدد من الحقائق الباهرة، وهي أننا كباقي الشعوب لدينا حضارة وتاريخ زاخرين بكلّ ما هو إنساني، دون أن ننكر بعض الجوانب السلبية الموجودة أيضًا، بل ويوجد مثلها وأكثر منها بكثير في العديد من الحضارات والثقافات.

نحن مجتمعات تتأثر بما يجري في العالم من تقدّم في العلوم والتكنولوجيا والأفكار والمكتشفات، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال فصلنا عن جذورنا، مثلما لا يمكن فصل الآخرين عن جذورهم بأحداث قطيعة أبستمولوجية مع واقعنا وتاريخنا وتراثنا.

ولعلّ كلّ من يعتبر نفسه مسلمًا، سواء كان مؤمنًا أم غير مؤمن، متديّنًا أم غير متديّن، علمانيًا أم متزمتًا، مجدّدًا أم محافظًا، يساريًا أم يمينيًا، يشعر بهذا الانتماء عن وعي صميمي بأنه جزء من هويّة كبرى أسمها الإسلام، وهو يحتفل بأعياده الإسلامية ويطلق الأسماء الإسلامية على أبنائه وأحفاده ويقيم مراسم العزاء والدفن على الطريقة الإسلامية، بل أن بعضهم لا يأكل اللحوم إلّا إذا كانت مذبوحة على الطريقة الإسلامية، لكن هذا شيء والتنظيمات الإرهابية شيء آخر.

وإذا كانت هذه التنظيمات تحاول أن تستمدّ شرعيّتها من الدين الحنيف، فإن بعض الحكومات هي الأخرى تنسب نفسها إليه وتحاول أن تمنح نفسها مثل هذه «الشرعيّة» بتشدّقها، ويبقى الإسلام ، بغضّ النظر عن الادعاءات والتبجّحات حضارة وهويّة لأمم وشعوب وتكوينات عرقيّة وإثنيّة وسلالية لعبت دورًا في توجّهها وفي نظرتها إليه، دون أن تضع حاجزًا أمام انخراط المسلمين في الركب العالمي نحو الحداثة والمدنية والتنمية.

لقد ارتبط الإسلام بوجدان الشعوب العربية والإسلامية واضطلع بدور كبير في التصدّي لمحاولات فرض الهيمنة والاستتباع ومحو الهويّة منذ حروب الفرنجة إلى محاولات الاحتلال الاستعماري وصولًا إلى عمليّات التغريب والإلحاق الاقتصادي ونهب الموارد، وهو يمثّل المشترك الإنساني الذي تستند إليه الهويّة بغض النظر عن اللغة والقوميّة، وتبقى حاجات المجتمعات الإسلامية مثل حاجات المجتمعات الأخرى إلى الصحة والتعليم والعمل والعدالة والتنمية.

لقد اعتمدت السياسة الغربية على وجهات نظر انتقائية بخصوص الإسلام، «فالمجاهدون الأفغان» أيام الاحتلال السوفييتي يستحقّون الدعم، ولكنهم أصبحوا «أبالسة» بعد تصدّيهم للسياسة الأمريكية، وأي موقف اعتراضي ضدّ السياسة الأمريكية يمكن وضعه تحت هذا التوصيف. جدير بالذكر أن جهودًا حثيثة نظرية وعملية قانونية وسياسية، بذلت طيلة نصف القرن المنصرم لتعريف الإرهاب الدولي، لكنها لم تصل إلى النتيجة المرجوّة، وذلك وحده يكفي لإقامة الدليل على دور القوى المتنفّذة التي لا تريد التوصّل إلى تعريف مانع وجامع لمفهوم «الإرهاب الدولي» وتتصرّف على هواها باتهام دول وحركات وتيّارات بالإرهاب حتى وإن كانت هذه تدافع عن حقوقها ضدّ احتلال أراضيها ، مانحة نفسها حق احتكار العدالة، الأمر الذي يثير كثيرًا من الصراعات والتحديات بشأن الخصوصيات الثقافية والتنوير والحداثة وعلاقة الدين بالسياسة والقانون.

مستقبل العراق وآفاقه الضبابية

زكي رضا

لم يكن العراق الحديث منذ تأسيسه إثر مؤتمر القاهرة في آذار/ مارس ١٩٢١ ، ورسم حدوده الجغرافية الغربية والجنوبية بواسطة المسطرة والقلم من قبل المس غيرترود بيل والمعروفة بإسم الخاتون محليّا مستقرا بشكل دائم، بل كانت الأنتفاضات والأنقلابات العسكرية والعصيان القبلي تصبغ الحياة السياسية العراقية أثناء العهد الملكي الذي رعته بريطانيا حتّى ساعة أنهياره صبيحة الرابع عشر من تموز. وعلى الرغم من المشاكل الكبيرة التي كانت تواجه النظام السياسي وتأثير ذلك على مجمل فئات الشعب العراقي، الا أنّ المشكلة الأساسية التي كانت تواجه العراق على صعيد التماسك الأجتماعي الهش كانت القضية الكوردية وتعقيداتها الموجودة ليومنا هذا، وهذا لا يعني عدم وجود مشاكل غيرها أثرت سلبا على النسيج الاجتماعي، فالسلطة لم توفّر الأرضية الصلبة لبناء مجتمع متماسك لأسباب عدّة، منها ما يتعلّق بطبيعة سياساتها التي همّشت فئات إجتماعية عديدة ومنعتها من المشاركة في الحكم، ومنها ما يتعلّق بالأنقسامات القومية والطائفية التي كانت تطل برأسها عند الأزمات، كما ولم توفّر السلطات جهدا في إستخدام العنف المفرط في مواجهة الكورد والآشوريين والقبائل في ريف الفرات الاوسط.

في العهد الجمهوري بقيت القضية الكوردية مشكلة أساسية دون حلول حقيقية لغياب الديموقراطية في ظلّ الأنظمة التي هيمنت على السلطات في بغداد مكلفا جدا على مختلف الصعد، فالنظام البعثي مثلا تنازل عن نصف شط العرب لصالح إيران لقمع الحركة الكوردية عوضا عن حلّ المشكلة داخليا وهو الأسلم لبناء وطن يشعر فيه أبناء شعبه من أنهم مواطنون على قدم المساواة. وأنفرد النظام البعثي الهمجي في قصف مواطنيه من الكورد بالأسلحة الكيمياوية وإبادة ١٨٠٠٠ مواطن كوردي بريء في حملات الأنفال سيئة الصيت.

لقد بدأ النسيج الإجتماعي يفقد آخر حصونه بعد الحروب التي خاضها النظام البعثي ضد إيران والكويت. فبعد أن كانت القضية الكوردية كقضية قومية هي الوحيدة تقريبا في تأثيرها على متانة النسيج الإجتماعي للشعب العراقي، توسّع النظام بعد إنتفاضة آذار ليكون العامل الطائفي مكملا للعامل القومي

في تفتيت هذا النسيج الذي أصبح أكثر هشاشة نتيجة القسوة المفرطة للآلة العسكرية البعثية في قمعها للمنتفضين ودكّها المدن الشيعية ومنها المراقد الشيعية المقدّسة بالصواريخ، ونزوح الملايين من العراقيين الكورد والشيعة الى خارج الحدود.

لقد أثّرت سياسات النظام القمعية تجاه الشعب العراقي عموما والكورد والشيعة خصوصا على المعارضة العراقية في الخارج، وقد ألقت الرؤى المتباينة والشعور بالظلم والقهر عند ساسة الكورد والشيعة بظلالها على مؤتمراتها العديدة. ولم يكن هناك في الأفق ما يشير الى نيّة من سيهيمنون على القرار السياسي العراقي بعد رحيل سلطة البعث، في بدأ بناء الأنسان العراقي ليتحرر من مخلّفات النظام السابق ويساهم في بناء بلده على أسس جديدة.

نتيجة دورة العنف والقتل البعثي كان أكثر المتفائلين يتوقع بناء عراق على أسس جديدة خلال عقد الى عقدين بعد رحيل البعث، من خلال توظيف الثروة النفطية في بناء إقتصاد متين وتوظيف الأموال في بناء بنى تحتيّة من خلال سياسة تنمية مستدامة، بعد أن أدّت سياسات البعث الى تخلّف ودمار البنى التحتية وتردّي طبيعة الحياة بالبلاد على مختلف الصعد. فهل تحقّق هذا التفاؤل ونحن على أعتاب العقد الثالث لهيمنة قوى المعارضة السابقة على السلطة ورحيل البعث ..؟

بدلا عن بدء حكومات ما بعد الإحتلال بالشروع في إعادة العافية للإقتصاد العراقي نتيجة القفزات الهائلة بأسعار النفط، والعمل على أستثمار تلك الأموال في بناء بنى تحتية وتوفير خدمات للمواطنين بما يكفل أن يعيش شعبنا حياة آدميّة، نرى اليوم وبعد مرور عقدين على أنهيار النظام البعثي أنّ السلطات جادّة جدا في تدمير ما تبقى من بنى تحتية ناهيك عن بناءها. أمّا عن مستوى الخدمات، فنظرة أوليّة على واقع الكهرباء والصحة والتعليم تؤكّد فساد السلطات ونهبها للمال العام، وبهذا فأنّها لا تختلف قيد أنملة عن البعث وأستهتاره بأموال شعبنا إن لم تكن أسوأ، كون ما دخل الخزينة قبل نهبه من حيتان المحاصصة يفوق بمرّات ما دخل خزائن النظام البعثي خصوصا أثناء الحصار الأمريكي للبلاد.

أما من حيث متانة النسيج الإجتماعي فأنّ السلطات

←

اليوم فاقت البعث في تكريسه لهشاشة التماسك الإجتماعي المتوارث منذ تأسيس الدولة لليوم. فالصراع الطائفي المسلّح الذي كانت أحزاب السلطة ممثلّة بميليشياتها طرفا فاعلا فيه لم يكن له مكان في تاريخ العراق الحديث على الإطلاق، وتعتبر السلطة اليوم وهي تكرّس المحاصصة الطائفيّة القومية كنهج للحكم، هي الوحيدة التي تميّز بين المواطنين على أساس هوياتهم القومية والطائفية وإن بشكل غير رسمي. فتوزيع المناصب السيادية بين الشيعة والسنة والكورد وإن لم تحدّد دستوريا، أصبحت عرفا بعد كل دورة أنتخابية « ديموقراطيّة» وهو رأس حربة الصراعات القومية والطائفية بالبلاد. وبهذا سيبقى النسيج الإجتماعي العراقي هشّا وقابلا للأنفجار في أية لحظة، فالقضية الكوردية وعلى الرغم من الفدرالية وهي أتفاق بين النخب السياسية وليس بين أبناء الشعب العراقي في ظلّ نظام ديموقراطي حقيقي، تخضع لمزاج السياسيين من جميع الأطراف وهي ورقة يلعبها اللاعبون الرئيسيون وهم يتوجهون لتقسيم كعكة السلطة في توزيعهم للحصص المالية بينهم، تلك التي لم يجني شعبنا منها شيئا خلال العشرين عاما المنصرمة. أمّا الصراع الشيعي السنّي فهو الآخر برميل بارود يهدد ليس النسيج الأجتماعي وحده بل ومعه القضية الكوردية وحدة البلاد الجغرافية. وبهذا تكون السلطات اليوم تعمل بوعي أو غباء سياسي على تدمير الهوية الوطنية العراقية التي بالحقيقة لم يمتلكها العراق منذ تأسيسه ولليوم.

من خلال الواقع السياسي الراهن وتأثيره الكبير على تفتيت النسيج الإجتماعي بشقيه القومي والطائفي، فأننا بحاجة الى أجراء عملية جراحية لجسم العراق الواهن من خلال إنتفاضة ناجحة وسريعة لتغيير شكل الحكم، والإسراع في بناء إقتصاد قوي ومتين ومتنوع لجذب قطاعات واسعة ، ومن فئات إجتماعية مختلفة لسوق العمل الذي يحوّل الصراع القومي والطائفي الخطر الى صراع طبقي يتجاوز حالة الإنقسام في المجتمع. أنّ أي تأخير في تغيير شكل السلطة وطبيعتها يعني تأخير عملية إعادة الحياة للنسيج الإجتماعي لعقود قادمة، وهذا يعني في النهاية وضع العراق في ثلاجة الموتى لحين إعلان وفاته رسميا.

مؤسّساتنا الصحية واقع مريض وخدمات عليله

مظفر عبد العال

رغم كل المطالبات التي ينادي بها المخلصين من ابناء العراق الغيارى من اصحاب الراي والعقل والحريصين على مصلحة بلدهم لتحسين الوضع الصحي نقول رغم اصوات المخلصين من ابناء الشعب ولكن مع شديد الاسف ظل هذا القطاع من اردئ القطاعات في تقديم خدماته لابناء الشعب وما زال ابناء الشعب يلقون مصيرهم المحتوم في الموت والمرض جراء انعدام الخدمات الصحية ونعني بهم الفقراء من ابناء شعبنا لان ميسورين الحال لا يهمهم ذلك وباستطاعتهم السفر الى الخارج للتطبب لكنها مشكلتنا نحن الفقراء الذين لا نقدر حتى على شراء دواء الامراض المزمنه كحبوب الضغط والانسولين وغيرها من الامراض التي تعددت وتنوعت بفضل حكومتنا الباسلةان واقع مؤسساتنا الصحية يرثى له وان خدماتها باتت معدومة كما يتبين ذلك من التقارير الاخبارية والريبورتاجات الاذاعية والتلفزيونية والصحفية المتنوعة التي تزور هذه المؤسسات وهي اجهزة اعلام ومؤسسات اعلامية عراقية .

وحقيقة وواقع هذا المؤسسات. هو تفشي الفساد وضياع المليارات من الدولارات في جيوب الفاسدين وسواق المال العام مما ينعكس سلبا في تلقي الخدمات من المواطنين الفقراء حصرا وارتفاع معدلات الوفيات بينهم نتيجة غياب الرعاية الصحية والعناية بهم رغم كل الاموال المخصصة الى هذا القطاع كما ان اعداد كثيرة ومهمة من المنشآت لم تستكمل احتياجاتها وظلت متوقفه عن تقديم خدماتها مع شديد الاسف كونها لم تلقى المتابعة من اجل انجازها رغم انها لا تكلف الدولة اية تخصيصات كونها جاءت بتبرع من دول صديقة وشقيقة للعراق.

نحن على ثقة بان ابناء العراق سوف لن يفوتوا الفرصة من اجل انجاز الخدمات لبلدهم وستصل اصواتهم الى العالم والى المنظمات الانسانية في العالميان الزمن ام قصر.

مشكلة الألغام في العراق

د. كريم العبودي

عاني العراق منذ عام ١٩٦٥ حتى الوقت الحاضر من مشكلة الألغام ومخلفات الحروب حيث بدأت في كردستان العراق ، وتوسعت في الثمانينات خلال الحرب العراقية الإيرانية ، واستمرت خلال حرب الخليج الثانية حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وكان من المفترض أن يبدأ عمل واسع نحو تحديد حقول الألغام ونزعهم وحملات للتوعية من مخاطرها وكذلك مساعدة الضحايا، ولكن للأسف الشديد وعلى أثر تصاعد الصراع المسلح ودخول أنواع متعددة من وسائل الدمار والقتل والمتفجرات وماتبعها من حرب معقدة لاسابق لها في العراق ولا في غيره شملت كافة المناطق والمدن وتصاعدت اعداد الضحايا في نفس الوقت ضعف الأداء الحكومي والخدمي والمشاريع في تدهور خطير في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وفي مجالات أخرى في التنمية ودخلت لأول مرة انتهاكات كالتهجير والقتل على الهوية والاغتيالات وفقدان الأمن والحماية.

وكل ذلك شل حركة مشاريع إزالة أخطار الألغام ومخلفات الحروب بسبب أن الحالة التي يمر بها العراق هي أكثر خطورة على الحياة بأجملها وشملت كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وتفيد التقارير بوجود أكثر من ٢٥ نوعاً من الألغام وبأعداد تصل إلى اكثر من عشرة مليون لغم في العراق حالياً عدا عن مخلفات الحروب.

وفي كردستان العراق وحدها أكثر من ٣٥٠٠ حقل ألغام أدت إلى قتل أكثر من ٣٦٠٠ شخص وجرحت مايزيد على ٦٠٠٠ شخص ، وتبذل منظمات متعددة المساعدة في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وتدريب كوادر التوعية في مقدمتها منظمة وهناك منظمات محلية مثل و .

كل هذه الجهود حصلت في المنطقة الشمالية من العراق أما في الوسط والجنوب ومنذ سنوات طويلة ولحد الآن يعاني من إهمال شديد

في هذا المجال ولم تبدأ فيه برامج مسح حقول الألغام ولا حملات للتوعية ولا حتى لحصر أعداد المصابين ومد يد المساعدة لهم بما يستحقونه من برامج طبية وتأهيلية واجتماعية.

مما يتطلب القيام بالخطوات التالية للحد من هذه الأزمة الخطيرة :

١- قيام تعاون بين الشبكة العربية لدراسات أخطار الألغام ومخلفات الحروب والشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية بعقد ورشة عمل في مدينة السليمانية مثلاً للإستفادة من تجربة مكتب شؤون الألغام فيها بهدف تقييم الجهود التي تم تنفيذها في مجال نزع الألغام و مساعدة الضحايا في العراق و رسم معالم مشروعات المستقبل بهذا المجال.

٢- دعوة المعهد العراقي لتوعية المواطنين ببغداد إلى تقديم دراسة أولية حول مخاطر الألغام ومخلفات الحروب وتجميع البيانات التي تتعلق بالموضوع على مستوى الوسط والجنوب.

٣- دعوة دول الجوار العراقي وجمعيات حقوق الإنسان فيها إلى تقديم العون والتنسيق في هذا الملف وتقديم مشروعات عمل مشتركة لإزالة مخاطر الألغام في حدودها ومساعدة الضحايا في هذه الدول .

٤- دعم التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لتبادل التجارب والخبرات ابتي تتعلق بالحملات الوطنية لمكافحة الألغام والاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

٥- التخطيط لحملة وطنية عراقية تشترك فيها المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية لمكافحة الألغام ومخلفات الحروب ومساعدة الضحايا والتوعية للمجتمعات المحلية.

٦- تعاون وتضافر جهود كافة المنظمات المعنية بمخاطر الألغام إلى المطالبة بالتوقيع على معاهدة أوتاوا والمصادقة عليها في العراق والدول المجاورة له والتي تشترك معه في وجود حقول ألغام على حدودها .

الجفاف و التغيير المناخي كيف السبيل ؟

حاكم محسن الربيعي

حذر المجتمعون في الامم المتحدة من مجاعة دولية ومن تأثر الكوكب من الجفاف والتغير المناخي كما جاء في كلمة للأمين العام للأمم المتحدة وبعض رؤساء الدول وكما في كلمة ملك الاردن ايضا فما هو الحل وكيف السبيل الى تفادي الو يلا ت ومثل مهمة كبيرة كهذه مسؤولية من ؟ في العراق مثلا هل مسؤولية شعب أم مسئولية حكومات تملك من المقومات ما يمكنها من وضع الحلول لا يقال معالجة لان بعضها خارج قدرة الدولة كالأمطار مثلا بل التخفيف من التأثيرات لهذه المشكلة الدولية ويعد العراق خامس دولة في التأثر من هذه المؤثرات القاتلة حيث يواجه شحة في المياه ادت الى تراجع المساحات المزروعة من الحبوب الاستراتيجية كالرز والقمح لاسيما انحسار الامطار بشكل مخيف وتعرضت الاهوار الى الجفاف حيث ادى ذلك الى هجرة العديد من العوائل من المنطقة بسبب شحة المياه فماهي ابرز الاجراءات التي يجب على الحكومة اللجوء اليها وعون الشعب معها وهي مهمة اهل الاختصاص :

١- التفاوض مع دول المنبع كل من تركيا وايران وحتى سوريا الذي يمر فيها نهر الفرات والاتفاق على ضمان حصة العراق المائية الدولية المشروعة وهي مهمة وزارة الموارد المائية وفي هذه الوزارة خبراء مشهود لهم بالكفاءة والخبرة وبالتالي يجب ان تكون فرق التفاوض فنية متخصصة مع اعتماد قيد التجارة مع هذه الدول التي تتجاوز ٢٠ مليار دولار مع تركيا ويفوقها مع ايران .

٢- تشكيل فرق جيولوجية متخصصة من اهل الكفاءة والخبرة والذين لهم باع طويل ومعروف في الاستكشافات الجيولوجية للبحث عن المياه الجوفية في صحراء الانبار والتي يذكر البعض ان في هذه المنطقة مياه جوفية وفيرة حيث ذكر خبير جيولوجي ترأس فريق متخصص قبل عام ٢٠٠٣ حيث قام الفريق بمسح جيولوجي في هذه المنطقة قال بالنص ما جاء في احد التقارير الذي يشير الى وفرة المياه الجوفية فيها صحيح بشكل عام ومعروف لنا نحن

الجيولوجيين العراقيين انما ما جاء به من ارقام فيعتمد على الفرضيات والمعلومات والقياسات المستخدمة فلا باس من التأكد بغية الاستفادة مما فيه من مياه جوفية يمكن استثمار عقلاني من اموال الوفرة المالية لعوائد النفط في تكييف واستفادة من المتوفر من هذه المياه .

٣- ازالة التجاوزات على المياه التي تمتد على مسار الانهر المعتمدة للإرواء وضمان حصص المحافظات وفق معايير وزارة الموارد المائية عملا بعدالة توزيع الحصص المائية وفق المساحات المزروعة او نوع المحصول كالرز الذي يحتاج الى كميات اوفر من بقية المحاصيل الذي تقلصت مساحاته هذا العام .

٤- اشاعة ثقافة الري بالرش والتنقيط وهما طريقتان استخدمت من زمن طويل في بعض الدول اذ شاهد ذلك كاتب المقال في الاراضي اليونانية عام ١٩٨٠ عند دخوله الاراضي اليونانية قادما من بلغاريا اي قبل حوالي ٤٢ عاما وهما طريقتان تقللان الضائعات المائية .

٥- موضوع المياه موضوع سيادي وبالتالي ليس لأي طرف او جهة ان تتصرف خارج حدود سيادة الدولة وتحديدا في بناء سدود او نواظم في اي منطقة من العراق على الانهر وحصر هذا الموضوع بوزارة الموارد المائية وحسب تقديراتها .

٦- سيادة القانون وتطبيق التشريعات القانونية ذات الصلة بالموارد المائية وتنظيم الارواء وماله علاقة بإنتاج المحاصيل الزراعية ذات الاهمية الاستراتيجية وتشجيع المزارعين والفلاحين على الزراعة من خلال تقديم التسهيلات المتعلقة بكل المستلزمات الزراعية . وتسديد أ قيام المحاصيل بالوقت المناسب من اجل التهيئة للموسم القادم .

٧- القيام بحملة تنظيف للأنهر والمبازل التي يستوجب لها ذلك وإزالة ما يعرقل انسياب المياه بشكل سليم الى المحاصيل الزراعية .

اصدرت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا تقريرا حول تطورات الوضع الراهن في العراق بتاريخ 20أيلول / 2022

الوضع بصورة عامة متوتر وغير جيد في العراق ومقلق وغير مستقر، وان ما يجري في العراق بين الحين والأخر هو مؤشر على عدم احترام القانون من قبل الجميع لا سيما الجهات التي تمتلك اجنحة مسلحة « ميليشيات « وهم عناصر معروفة غير منضبطة يحملون السلاح والباجات الرسمية وبسيارات مظللة حكومية يتجول بكل حرية الى جانب امتلاكهم في ثكناتهم الأسلحة الخفيفة والثقيلة والسجون السرية ويستلمون رواتبهم من الحكومة ..

وكلما برزت على الساحة مطالبات بالإصلاحات العامة في البلاد تتحرك هذه الميليشيات بقوة وتقوم بإعمال استفزازية لخلط الأمور وسط سكوت الحكومة مما يعطي مؤشراً واضحاً من عدم وجود آمن دائم في الشارع العراقي وجهد الدولة غائب، ويطبق القانون فقط على الفقراء وأبناء العامة من الذين يرتكبون مخالفات او جرائم مشابه لعناصر المجاميع المسلحة فتصدر بحقهم اشد العقوبات ووفق القانون النافذ.

ان الدولة العراقية دولة متوترة وليس فيها استقرار، وطبقات الشعب اغلبها مسحوقة وخائفة من المجهول وتعاني من الفقر والعوز، وهناك من يبحث في القمامة من اجل البحث عن ما يسد احتياجاتهم، الى جانب التدهور في الجانب الخدمي والتربوي والعلمي والصحي والاقتصادي، والحكومة عاجزة فظلت البنية التحتية على وضعها المتردي يدفع ثمنها المواطنين وسط عجز السياسيين عن إيجاد الحلول المناسبة يرضي جميع الأطراف لإنهاء معاناة العراقيين.

والمتابع يلمس من ان قيادات الأحزاب فشلت جميع مفاوضاتهم، ناهيك عن تدخلاتهم في قرارات القضاء وقرارات مجلس الوزراء بل ان قراراتهم اقوى من سلطة القانون في البلد، وافسدوا جميع مؤسسات الدولة، وصادرو الحريات العامة، ومستعدون للعنف والإرهاب وتدمير العراق في اي لحظة .

أكد التقرير دخول العراق مرحلة الخطر وربما يكون هناك صدام متوقع .. ومن اجل الاستقرار التام في العراق يتطلب إيجاد الحلول والقيام بإجراءات حقيقية وتعديلات شاملة في الدولة، في مقدمتها الإصلاح بين الفرقاء المشاركين في العملية السياسية وان تكون هناك حوارات صادقة، وإيقاف الفوضى والتصعيد المستمر، وانهاء الازمات المفتعلة وان تكون هناك معالجات وطنية تخدم أطياف الشعب العراقي لا وفق المصالح الشخصية او الدينية او المذهبية، وان ترعى المصالح العليا في البلاد وتسير الأمور العامة في الدولة واحترام قيم حقوق الانسان من خلال انهاء دور الميليشيات المسلحة التي تقوم بعمليات الإرهابية والاغتيالات الطائفية وتثير الرعب في المجتمع الى جانب سلب حقوق المواطنين .

ونأمل بأن لا تكون هناك مواجهات بين الأطراف المتصارعة في المستقبل لكون الأرضية خصبة وسهولة اشعال الفتنة بين الفرقاء يدفع ثمنها شباب الوطن، وتجدد الجمعية العراقية تضامنها الكامل مع تطلعات الشعب من اجل الحرية والعدالة، وتدعو للحفاظ عاى كرامة القانون في البلاد، وانهاء كافة الخلافات والحفاظ على السلم الأهلي، وسيادة الدولة العراقية ومنع أي دولة من التدخل في شؤونه الداخلية.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان
في الولايات المتحدة الامريكية
٢٠ / أيلول/ ٢٠٢٢

في ذكرى اليوم العالمي للسلام ..

د. تيسير الألوسي

اليوم العالمي للسلام والذي يصادف ٢١ أيلول – سبتمبر / ٢٠٢٢، هو يومٌ يطالبُنا بوقفةِ مراجعةٍ مع أنفسِنا لأجل فعلٍ أسمى، نتقدمُ به نحو تحقيقِ السلام في بلادنا.. فالشعوبُ هي من يصنع السلامَ، يوم ترفض الخضوع لنداءات العنف والاصطراع والاقتتال.. ويوم تتركُ التشكيلات المسلحة لقوى العنف، بكل أشكالها، لتنضم إلى التشكيلات المدنية لقوى السلام، بتنوعات مهامها..

كل عام وأنتِ أيتها الشابة وأنتَ أيها الشاب من أنصار السلام والانعتاق من الحروب العبثية.. كل عام وأنتما أعلى همة ونشاطا تدافعون عن حقوقكم في العيش بعالم خال من الألم وجراحات الحروب التي لا مبرر لها سوى خدمة الفاسدين المجرمين...

فلْنعِ الحقيقةَ وكفى توهاناً وضلالاً واستسلاما لقشمريات المضللين باسم الدين وباسم المذهب وباسم الطائفية والحقيقة السافرة أننا لسنا عندهم سوى وقود نيرانهم وأطماعهم الدنيئة!

ولنعد إلى خيارنا الوحيد، السلام طريقاً لحياة حرة كريمة.. وعودتنا إلى الرشد والحكمة والسداد وإلى قرار شجاع يليق بكم شبيبتنا الرائعة تكمن في رفض الانجرار وراء نداءات الاقتتال، رفض الانتماء إلى تشكيلات الاصطراع والعنف وحمل السلاح بوجه الآخر من أبناء الوطن وأخينا في الإنسانية..

وبدل محاربته وصب الزيت في نيران الحرب فلتقتع الآخر بطريق السلام وذلك بأن يأن نختار هذا الطريق وليقل كل منا نحن من يبدأ اختيار السلام ونحن من يكون رواد طريق السلام لا أن ينتظر الآخر وكل يشعل حريقا فمشعلو الحرائق ومن يقف وراء الاحتراب هذا جل ما يرومونه أن تتواصل الحرب ليتواصل النهب والفساد على اشده حتى يتركونا نهب صحراء وخراب ويباب!

لتكن صحوة واحدة ولنختر طريق الاستقرار.. طريق البناء لا طريق الهدم.. لنختر طريق التقدم لا الانكفاء في كهوف لا تليق إلا بقوى الظلام والتخلف التي تريد أسرنا فيها خدمة لأطماعها ومآربها

لنتحرر من دوامة العنف

أيتها الشبيبة كونوا أكثر وعيا بأن لا تكونوا وقود الحروب ، بل كونوا من يبعمر الأرض ويحيلها جنانا للعيش الكريم.. أنتم مستخلفون على الأرض لإعمارها واستنباتها زرعا وضرعا فلماذا يعمون أبصاركم ويطوعونكم في حروب ويجندونكم في ميليشيات الاقتتال !؟

هلا كنتم جند السلام، بالبناء والتنمية والتقدم؟

هلا كنتم جنداً تخدمون وجودكم وحرياتكم و حقو قكم ؟

أنتم السلام وبناة الحياة الحرة الكريمة

ولا كرامة ولا وجود إنساني من دون السلام

لاتلوح في الافق بوادر تبشر بنهاية الحرب العبثية الخاسرة

عائض الصيادي

#الحروب بكل أشكالها قذرة حتى الحرب التي يسمونها عادله وتخلف الدمار والقتل وكل الانتهاكات والجرائم ضد الافراد واالشعوب ومن يقول غير ذلك لا يستطيع ان يأتي بدليل واقذر الحروب هي الحروب (الطائفيه و المذهبيه والعرقية)والتاريخ الانساني يحكي لنا ذلك ، الا ان الحروب في الماضي كانت تتم بسلاح واحد هو السيوف والرماح والنبال قبل اختراع الأسلحة النارية بمختلف أنواعها وعياراتها وقوتها التدميرية ضد الانسان والبناء التحتية .وما اريدالحديث عنه هي الحرب (العبثية الاجرامية الظالمة و الخاسره)التي تدور رحاها في بلادنا والتي أهلكت ودمرت الانسان والمقدرات المادية التي كانت متوفره رغم قدمها وشحتها واعادتنا الى ما قبل عصر الكهرباء وبالرغم من مضي ثمان سنوات على اندلاعها لاتلوح في الافق بوادر تبشر «بنهايتها».وحل (الازمة السياسية) ونؤكد انها لا يمكن أن تحل الازمه بالحرب ولانصرفيها لأحد الأطراف وان الحل (للازمه السياسية اليمنية) هو حل سياسي وليس عسكري ، والحل يتمثل في انهاء الحرب واستئناف العمليه السياسيه السلمية من حيث توقفت وعلى اساس المرجعيات المعترف بها خصوصاً (مخرجات الحوار الوطني الشامل) باعتبارها من انتاج اليمنيونك انفسهم واستيعاب المستجدات .

#ويؤجل موضوع عدد الاقاليم وحدودها وتشكيل لجنة لدراسة موضوع الاقاليم من الاكاديميون الاختصاصيون(جغرافياً وديمغرافياً واقتصادياً وادارياً) وينص في الدستور ان اليمن (دولة اتحادية) بدون تحديد عدد الاقاليم حتى تتم الدراسة الانفة الذكر وتهدى النفوس.

#وعلى كل المناهضين للحرب الضغط بكل الوسائل المتاحة السلمية لوقف الحرب بل وانهائهاوعدم الاصطفاف مع اي طرف من اطراف الحرب.

حقائق وأرقام حول الطفولة في العراق

كوران خالد

تتعرض الطفولة في العراق منذ العهود السابقة نتيجة الحروب الكارثية للنظام البائد، ولحد الآن لانتهاكات عنيفة على جميع المستويات وبالضد من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومايهمنا الحاضر حيث إن مستقبل بناء أي دولة يبدأ من الحاضر ، وأن أطفال العراق اليوم هم مستقبله .

إن هموم الطفولة العراقية وما تعانيه من معضلات نتيجة للوضع المأساوي التي يمر به العراق ، لا تحظى بأي اهتمام يُذكر بدءاً من الحكومة الذي يصل إلى درجة الاهمال وانتهاءاً بكل الفعاليات على كافة المستويات ، وإن تطرقت هذه المؤسسات لشؤون الطفولة في العراق فمن باب رفع العتب لا أكثر .

إن أطفال العراق يعانون من شتى الأمراض النفسية والجسدية والصحية والثقافية نتيجة لمشهد العنف العسكري والإعلامي غير المسؤول إضافة لتدني مستوى التعليم وهروب الأطفال من مدارسهم نتيجة الأوضاع الحياتية الصعبة التي تمر بها غالبية الأسر العراقية إن هذه الأوضاع سوف تؤثر بلاشك في تأسيس مستقبل صحيح ننشده للأطفال .

رغم استمرار البرامج الموجهة للأطفال التي يصل تمويلها إلى نحو مائة مليون دولار سنوياً منذ عام ٢٠٠٣ التي تنفذها الحكومة العراقية بدعم من الأمم المتحدة ، إلا أن هناك تبايناً مؤسفاً في مستويات التنفيذ وتأثيراته الإيجابية ، ولاسيما في المناطق الأكثر حرماناً في محافظات الجنوب لاتتناسب مع تلك الإمكانيات المتاحة . كما أن تفاقم حالة إنعدام والأمن والإستقرار يشكل تحدياً إنسانياً كبيراً يواجه أطفال العراق»

أما التعليم فنسبة الإلتحاق بالتعليم الأولي الأساسي في العراق تبلغ ٨٦ ٪ إلا أن الإخفاق يكمن في تفاوت معدلات الإلتحاق في البلاد كما تشير الإحصائيات الحالية إلى أن نسبة ٢١٪ من الفتيات في سن

الدراسة معظمهن في المناطق الريفية لايذهبن إلى المدارس بسبب الإفتقار للدعم الكافي من قبل المجتمع المحلي.

إن الوضع الراهن في العراق يحرم الطفل من حرية التفكير . وكذلك يكرس حرمانه من حقه في اللقاء مع اقرانه وسط مناخ آمن لاتهدده المخاطر واوضاع إستثنائية ، وحسب التقارير الحكومية فأن الأوضاع مأساوية يعيشها الطفل العراقي ، ١٨٪ من الاطفال العراقيين يعانون من سوء التغذية ، ٨ ٪ من سوء التغذية الحاد . ٢٣ ٪ من سوء تغذية مزمن ، و يقدر عدد الأطفال الأيتام في العراق بحوالى ٤ إلى ٥ مليون طفل وحوالي مليون أرملة ، اضافة الى مئات الآلاف من المطلقات وأغلب هؤلاء النساء يقمن بإعالتهم ويعشن في مستوى متردي دون الحد الادنى للمستوى المعيشي ، ويعانين من امراض مزمنة خطيرة عديدة نتيجة الحروب المستمرة وعدد الأيتام في تزايد نتيجة الأعمال الإرهابية التي تقوم بها القوى الإرهابية المختلفة والمنتشرة في البلاد ، غالباً ما يذهب ضحيتها الوالدان وهم في طريقهم للعمل ، مما أدى الى تدن واضح في نسب التسجيل بالمراحل الأولية والى الإنطواء وعزلة الطفل في البيت وفي رأسها هاجس الخوف والرعب مما ينعكس بشكل سلبي نفسية الأطفال من الجنسين .

ان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ / كانون الأول / ١٩٩٧ يؤكد على حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح ، لذا نطالب كل الجهات المعنية بحماية الطفل العراقي واحترام حقوقه وتقديم مساعدات صحية للأطفال الضحايا وحماية ومعاملة خاصة وإعادة تأهيلهم ، كما نطالب الأطباء والمستشفيات ان تخصص مشاريعها الصحية لوضع برامج معالجة لهذه الفئة الكبيرة من أطفال العراق ، وعلى الدولة العراقية تكثيف برامج خاصة للأطفال اليتامى والمشردين وإحتوائهم في ملاجئ خاصة وإلا فأن مصيرهم سيكون القتل من قبل الإرهابيين واوإستغلالهم .. وفي النهاية سيكونون لقمة رخيصة لتنفيذ مشاريع الإرهاب والإجرام ليس فقط في العراق بل في الخارج أيضاً .

التخلف والاهمال يصيب نظام التعليم العالي في العراق

محمد الربيعي

تتحقق اليوم أهمية التعليم في كل مكان في العالم فهي الآن على رأس جدول الأعمال لمعظم الدول. لكنه في العراق لازال يرضخ تحت وطأة التخلف والاهمال مما ادى الى أن يدفع العراق ثمناً باهظاً نتيجة هذا الاهمال. العراق بعد ٥١ عاما من انشاء وزارة للتعليم العالي يجد نفسه في وضع لا يحسد عليه وفي وضع يتميز بتدهور التعليم وخرابه.

أصبح التعليم العالي أكثر أهمية خصوصا في الاقتصادات القائمة على المعرفة، ولا سيما جودة التعليم فهي أمر بالغ الأهمية للتنمية الوطنية. المشكلة في العراق هي فساد التعليم مما يعيق تجويده وتطوره. يذكر البنك الدولي (٢٠٠٠) أنه «بدون تعليم عالٍ أفضل، ستجد البلدان النامية صعوبة متزايدة في الاستفادة من الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة».

نظام التعليم العالي في العراق بعيد كل البعد عن التطور. تعتبر مسألة الحوكمة ونقيضها المحاصصة ودور مجالس الجامعات في كل من القطاعين الحكومي والاهلي أمرا بالغ الأهمية، وهناك حاجة إلى إدارة أفضل لضمان الجودة. وبالتأكيد لا يتساوى التعليم العالي والشهادات العليا في العراق مع المعايير الدولية، مما يترك قلة من الخريجين المؤهلين الذين يمكنهم المساعدة في إعادة بناء مؤسسات التعليم العالي.

معظم الجامعات الحكومية والاهلية لا تقترب لا في ادارتها ولا في التدريس والبحث بالجامعات في اوربا وامريكا ولا حتى العديد من جامعات المنطقة، حيث ان جودة التدريس والبحث أضعف بكثير مما لا يمنح اي مجال هنا للمقارنة. معظم «التدريس» بالجامعات لا يرقى الا الى مجرد إملاء الملاحظات التي قام المدرس بنسخها عندما كان طالبا في نفس القسم، والامتحانات هي اختبارات للذاكرة، وتسيب الطلبة حالة منتشرة، ويرتكب عدد كبير من التدريسيين والباحثين الاحتيال الأكاديمي والبحثي بدون رادع. رسميا تدار معظم الجامعات من قبل رؤوساء وعمداء تم تعينهم على اساس المحاصصة السياسية وليس على اساس الكفاءة.. كانت الحكمة الشائعة دائما هي أن زيادة التمويل يمكن أن تحل جميع، أو على الأقل معظم، المشاكل التنظيمية التي تفسد التعليم العالي في العراق ولذلك افسد التعليم من خلال الاجور كالتعليم الموازي والتعليم المسائي والجامعات الاهلية.

تعتبر قضايا سوء الحوكمة والادارة على المستوى الهيكلي والأكاديمي والتنظيمي من اهم العوائق التي تقف امام تحسين جودة التعليم، لا بل تساهم بصورة اساسية في تدهور التعليم. وتظل الجامعات شديدة المركزية لدرجة أن عملية صنع القرار لا تزال مشوهة ولا تزال الجامعات تدار من قبل الوزارة بصورة مركزية مقيتة بحيث تبدو الجامعات وكأنها فروع لجامعة واحدة اسمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. هناك حاجة ملحة إلى اللامركزية من حيث اتخاذ القرار وهناك حاجة شديدة الى وضع الكفاءات في قمة هرم القرار.

كخلاصة، اضع امامكم اهم مظاهر نظام التعليم العالي في العراق ومشاكله والتي من دون احداث ثورة كبرى في التعليم العالي، ومن دون احداث تغيير حقيقي في الاتجاهات والمفاهيم والسياسات، ستبقى جاثمة في قلب النظام لتحول دون حصول اي تطور او تحسين :

١- تهافت كل من هب ودب نحو الحصول على الشهادات الجامعية وخصوصا الشهادات العليا من دون الاخذ بنظر الاعتبار أهميتها في سوق العمل.

٢- مقاومة الطلاب تجاه ألاساليب الحديثة في التعليم والامتحانات.

٣- تراجع العلاقات المهنية والتضامن في مجال التعليم.

٤- هيمنة الوزارة وجهازها البيروقراطي على امور الجامعات.

٥- فساد أساليب انتقاء المسؤولين الإداريين ورؤساء الجامعات واخضاعها للمحاصصة.

٦- عزلة الجامعة عن ما يحصل من تطورات في التربية والتعليم في العالم وتنامي معاداة نظريات التعلم والطرائق البيداغوجية وتعزيز هيمنة المواد التعليمية التقليدية التي تعود الى حالة الحصار الذاتي الذي تعيشه الجامعات.

٧- تدني اخلاق المهنة وتفشي ظاهرة التزوير والسرقة الفكرية.

٨- بروز ثقافة تقييم عنيفة واختزالية وتبسيطية.

٩- عدم الاهتمام بتلبية حاجيات الاقتصاد وسوق العمل.

العراق بين أوهام الإطاريين وتمنيات الصدريين وعذابات التشرينيين

د. جواد بشارة

بات واضحاً لكل مراقب ومتابع للشأن العراقي أن هناك لعبة شد الحبل وتصعيد وتفاقم لأزمة سياسية تهدد بالانفجار. فجماعة الإطار التنسيقي، ومعها الفصائل المسلحة غير المرخص لها قانونياً والمنضوية تحت عباءة الحشد الشعبي وتمتلك من السلاح المنفلت ما يهدد كيان الدولة العراقية برمته، يعيشون في أوهامهم في أبراجهم العاجية لأنهم يملكون السلطة الحقيقية ويسيرون البلد حسبما يشاؤون منذ تسعة عشر عاماً ولم يقدموا سوى فشلهم وفسادهم وسرقاتهم ونهبهم للمال العام وهدرهم لثروات العراق وتخريب البنى التحتية وانعدام الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن. وتمسكهم بعرف المكونات والكتلة الاجتماعية الأكبر والتوافقات والمحاصصة الطائفية المقيتة والمدمرة للبلد وللشعب لأنها ترنو إلى إنهاء شعور المواطنة والانتماء للوطن. وهاهم اليوم يواصلون غيهم وتعجرفهم واستفزازاتهم التي قادت العراق إلى شفا حرب أهلية طاحنة تأكل الأخضر واليابس منذ خروج النتائج النهائية للانتخابات الأخيرة في أكتوبر ٢٠٢١ والتي خسروا فيها لكنهم نجحوا عبر وسائل ميكيافيلية في تعطيل تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية من قبل الفائزين في الانتخابات الذين شكلوا التحالف الثلاثي بين التيار الصدري والحزب الديموقراطي الكوردستاني وتحالف السيادة السني بقيادة محمد الحلبوسي، بواسطة ما يسمى بالثلث المعطل المستورد من لبنان المحطمة. يقف في مواجهتهم التيار الصدري المتخبط والمتسرع في قراراته المزاجية والشريك لهم في تجربة الحكم الفاشلة طيلة تسعة عشر عاماً والذي لا يخلو من الفساد وهو مثلهم يمتلك ميليشيات مسلحة خطيرة متمثلة في جيش المهدي وسرايا السلام وغيرها من التسميات لكنه الفائز بامتياز في الانتخابات الأخيرة ويمتلك ٧٣ مقعداً نيابياً ومن حقه دستوريا أن يشكل الحكومة بعيداً عن جماعة الإطار التنسيقي التي نبذتها المرجعية العليا في النجف وقالت المجرب لا يُجرّب ما أدى بالبلاد إلى الانسداد السياسي وجعله بدون حكومة كاملة الصلاحيات إذ تحولت حكومة الكاظمي المؤقتة إلى حكومة تصريف أعمال ينظر إليها الإطار التنسيقي بعين الريبة ويعاديها ويريد إسقاطها بأي ثمن لأنه يتهمها بأنها ذات ميول صدرية والجدير بالذكر أن مصطفى الكاظمي رغم فشله على صعيد السياسة الداخلية إلا أنه مازال يأمل إعادة تكليفه بمرحلة انتقالية إضافية لعامين قادمين بصلاحيات أكبر لتنظيم انتخابات جديدة مبكرة نزيهة ومستقلة كما نجح في تنظيم الانتخابات السابقة الأخيرة، وهو يلعب على التناقضات بين الإطار والتيار وجزء من التشرينيين الذي انضموا إلى كابينته الحكومية كمستشارين، وجزء آخر انسلخ من تشرين ودخل الانتخابات بصفة المستقلين ولم يحقق شيئاً يذكر من أهداف تشرين ومطالبها المشروعة. أما التشرينيون الأصلاء فقد انقسموا على أنفسهم ومايزالون يبحثون عن قيادة موحدة تقودهم إلى بر الأمان فهم بين اللجنة المركزية وجماعة التحرير ومجموعة النواب المستقلين الذي يدعون تمثيلهم لتشرين وفئة استقطبتها حكومة الكاظمي واستغلتها باسم تشرين لا يعرفون كيفية تحقيق أهدافهم ومطالبهم المشروعة وكنس الطغمة السياسية الحاكمة.

تغيرت المعادلة السياسية وبرزت معطيات جديدة على الساحة السياسية بعد انسحاب واستقالة النواب الصدريين وخروجهم من البرلمان والذي وضع حلفائهم في تحالف إنقاذ وطن في وضع محرج ولا أحد يعرف أسباب هذا الموقف الجنوني الانتحاري الذي اتخذه الصدر في حالة غضب والمثل يقول غلطة الشاطر بألف وهي هنا بمليون أو أكثر لأنه وفر لخصمه وعدوه اللدود الإطار التنسيقي التابع لإيران الفرصة القانونية والدستورية لكي يصبح هو صاحب الأغلبية البرلمانية ومن حقه تشكيل الحكومة وتسمية رئيس الوزراء. وفي ظل هذا التجاذب وانعدام الثقة بين الطرفين، الإطار والتيار، وتوعد أحدهما للآخر بالعقاب والتصفية وتجريد ميليشياته من السلاح وتصفيتهم بحجة محاربة الفساد أصبح الوضع متوتراً ولايحتاج سوى لشرارة لتفجيره. الإطار يمعن في تحدياته واستفزازاته وهو اليوم يلوح بتشكيل تحالف جديدة أسماه إئتلاف إدارة الدولة ويضم الإطاريين والاتحاد الوطني الكوردستاني ومجموعة تقدم السنية المنشقة عن السيادة وتحالف السيادة نفسه بزعامة الحلبوسي والحزب الديموقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود برزاني واستبعاد الصدر بحجة إنه لايريد الاشتراك معهم في تشكيل الحكومة، وبالتالي هم يدعون أن بإمكانهم توفير النصاب القانوني لعقد جلسة البرلمان لاختيار رئيس الجمهورية الكوردي القادم بعد توافق الحزبين الكورديين الكبيرين على مرشح مشترك، والطلب من الرئيس الجديد تسمية مرشحهم لمنصب رئاسة الوزراء وهو محمد شياع السوداني ، وهم غير مهتمين أو واعين لخطورة ردة الفعل الصدرية التي قد تؤجج الشارع وتجره إلى ما لا يحمد عقباه.

فنوري المالكي يغرد بعنجهية «إن سفينة إئتلاف إدارة الدولة أبحرت» وسيشكل الحكومة شاء من شاء وأبى من أبى. وهي تعالي وتجاهل واحتقار للشعب ومطالبه بتغيير المنظومة السياسية الفاشلة والفاسدة برمتها واستفزاز للصدر وأتباعه وكأنهم رقم غير مهم في الساحة السياسية. الشعب العراقي يترقب بقلق ومعه المحيط الإقليمي والدولي، تطورات الوضع العراقي في الأيام القادمة. ففي يوم ٢٨ سبتمبر الجاري من المتوقع صدور قرار من المحكمة الدستورية العليا بشرعية أو عدم شرعية وبطلان استقالة النواب الصدريين لأنها لم توقع من قبل نواب المجلس ولم تخضع للنقاش والمصادقة وبالتالي فهي غير دستورية ما يعني إمكانية استعادة الصدريين لكراسيهم النيابية وتغيير المعادلة السياسية من جديد

وسحب البساط من تحت أقدام الإطاريين وإعادة الحياة لائتلاف إنقاذ وطن لكن المشكلة تكمن في تعنت الصدر نفس ورفضه لعودة نوابه لقبة البرلمان وسيندم على ذلك كندمه على قراره المتهور باستقالة نوابه وخروجهم من البرلمان ولن ينفعه الندم بعد ذلك لذلك يتعين على حليفيه وبعض المؤثرين عليه نصحه بقبول عودتهم فيما لو جاء قرار المحكمة الدستورية لصالحهم، في هذا السياق أعلن محمد الحلبوسي استقالته المفاجئة في ٢٦ سبتمبر لقطع الطريق أمام الإطاريين للدعوة إلى عقد جلسة مجلس النواب يوم ٢٧ سبتمبر والضغط عليه لتنفيذ ذلك . في نفس الوقت يهدد التشرينيون بتنظيم تظاهرات احتجاجية عارمة ومليونية في ذكرى انتفاضة تشرين في الأول من أكتوبر القادم في ساحتي النسور والتحرير في بغداد وباقي ساحات الاحتجاج في المحافظات والتي من المتوقع أن يواجهها الإطاريون وميليشياتهم بالحديد والنار أسوة بما يقوم به الحرس الثوري حالياً لقمع احتجاجات المجتمع المدني الإيراني المنتفض على حكومة الملالي إلا إذا هب التيار الصدري وشارك أتباعه كأفراد باعتبارهم مواطنين محرومين في هذه الاحتجاجات مما سيردع الإطاريين عن استخدام القوة المفرطة ضد التشرينيين بسبب تواجد الصدريين بينهم خوفاً من ردة فعلهم واندفاعهم لاستخدام السلام للدفاع عن أنفسهم . فحكومة عادل عبد المهدي متهمة بتسهيل عمليات القتل والقنص والخطف التي قام بها الطرف الثالث، أي الولائيين التابعين لإيران، ضد التشرينيين، الذين لم تلب مطالبهم في التغيير الجذري لكافة المنظومة السياسية الفاسدة والفاشلة برمتها فلم يحاكم أي فاسد ولا أي قاتل ولم يتم إطلاق سراح المختطفين والمغيبين ولم يجري أي تحقيق جدي لمعرفة قتلة شهداء وجرحى تشرين ومعاقبتهم وفق القانون، ولم تفي حكومة الكاظمي بوعودها للتشرينيين وهادنت الجهات السياسية والميليشياوية المتهمة بعلميات القتل والخطف والتصفية الجسدية والتعذيب للمتظاهرين العزل السلميين.

المشهد القادم سوف يكون أما مظاهرات كبيرة للتشرينيين، الذين لم تلب مطالبهم رغم الوعود من جانب الجهات المسؤولية عن الجرائم والفساد، فلم يحاكم أي فاسد بل تمدد الفساد وتضخم الفاسدين، ولم يلق القبض على أي مجرم أو قاتل ويقدم للمحاكمة، ولحد الآن لم يعلن عن وجود مختطفين ومغيبين أو إطلاق سراحهم، ولم يجري أي تحقيق جدي لمعرفة قتلة شهداء تشرين. وإزاء تعنت وإصرار الإطاريين بفرض محمد شياع السوداني كمرشح وحيد من شأنه أن يستفز التيار الصدري ويدفعه للمشاركة بكثافة وزخم كبيرين في التظاهرات الاحتجاجية القادمة وتأجيج الشارع كما كان الحال عند تحريكه للشارع في تظاهرات عاشوراء واحتلال مجلس النواب والاعتصام فيه ومنع عقد جلسة البرلمان الإطارية، سيبقى الانسداد السياسي مستمراً أو يحل بقوة السلاح والاقتتال الداخلي ولن ترى حكومة السيد السوداني النور وتبقى حبيسة جدران كافتيريا مجلس النواب فلن يسمح التيار الصدري ولا الشعب العراقي بالتصويت بالثقة على حكومة إطارية يرأسهم محمد شياع السوداني لأن ثمنها سيكون باهظاً

الدولة المدنية

اسراء حسن

مدنية الدولة تعنى ببساطة أن الناس أعلم بشؤون دنياهم، وأنه ليس من المقبول أن نستدعي أفكاراً من خارج زمانهم ومكانهم وسياقهم الإنساني لينظم حياتهم قسراً بحجة المحافظة على ما يظنه البعض ثوابت الدين، أو ما يظنه البعض الآخر من ثوابت الدولة.

إن أعضاء المجلس العسكري يضمرون مناهضة هذه المدنية لأسباب مفهومة ، ابرزها طبيعة تكوينهم .. أما «الأحزاب الإسلامية » وحلفاؤهم فقد أعلنوا بشكل صريح رفضهم لمدنية الدولة، ظناً منهم أن إسقاطها يعني انتصار المشروع الإسلامي.. حيث لعبت هذه الأحزاب دوراً مشهوداً في الإجهاز على هذا المفهوم في الذهنية العامة ، وفرحوا بنصرهم الزائل الذي كان مصدر رضا للمجلس العسكري الذي رأى أنه وغريمه السياسي أصحاب معركة واحدة رغم تقدير كل منهم لشكل مغاير للدولة غير المدنية التي نجحا في فرضها على أرض الواقع ... تساهل المجلس العسكري مع هتافات «إسلامية» مقابل أن تحكم الأحزاب قبضتها على الشارع فلا يهتف في يوم من الأيام «مدنية»..

كل غريم من الغريمين حاول ترويض الآخر: الجيش بقوته العسكرية، وبمعرفته بمؤسسات الدولة .. و الأحزاب بسيطرتها على الشارع، وبمهاراتها السياسية .. إذ لا ترى الأخيرة في كل هذه الأحداث الكبيسة إلا ما يخص مشروعهم، وما يخص مظلوميتهم، وأن ثمة من تآمروا عليهم وعلى التجربة الديمقراطية بأكملها... متجاهلين أنها لم تكن تجربة ديمقراطية على الإطلاق، وإنما مجرد تجربة حزبية /عسكرية انتهت بالفشل.

هذه المعركة التي خسرناها جميعاً، ويتحمل الكثيرون منا مسؤولية الهزيمة - حتى من قلب التيار المدني الذي مازال يلاطف السلطة معتقداً أن مدنية الدولة قضية مؤجلة، وأنه يمكن الاستعاضة عنها بتعبيرات أخرى مراوغة هي التي فتحت الباب لكل ما نحن فيه ... فمازالت السلطة تحتفظ بحليف مناهض لمدنية الدولة اسمه التيار الاسلامي ، ومازالت السلطة تلعب بالذراع السياسي لهذا الحليف ... وسنبقى ندور فى هذه الحلقة إلى حين مادام بيننا من يحارب مدنية الدولة، ومن ثم لا يعترف في الواقع بالتعددية، لكنه لا يكف مع ذلك عن التباكي على فشل تجربته التي يظن - وهو فى حالة الإنكار التي لا تنتهي - أنها كانت تجربة ديمقراطية ... وكأن الديمقراطية مجرد صندوق يمسك بمفاتيحه من يريدون منا أن نصطف وراءهم، بلا تفكير وبلا مراجعة.

الحوار .. احترام الاختلاف

وليد خالد احمد

إن مفهوم الحوار كآلية للاجتهاد في مختلف القضايا الوطنية وخاصة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والفكرية هو بحد ذاته منهج حياة وممارسة عملية ينطوي على اجتهادات وآراء وأداء في مختلف المجالات حول قضية مختلف فيها حيث لكلٍ تصوره ومفهومه للحل وليس مقولات لاتتجاوز في واقعها صدر القائل بها.

والحوار ، مفهوم شامل ضمن أُطر مرجعية معينة يقوم على مجموعة من الأُسس التي لابد من أتباعها من أجل تأطيره في مكانه الصحيح وحيزه الذي لابد أن يوضع فيه ، قد يكون أولها وأهمها التسليم بوجوه آراء أخرى لابد من الاعتراف بها واحترامها كحق لها في الوجود على أسس ديمقراطية ، لأن لغة الحوار في جو من التوجه الواحد أو إملاء وجهة نظر واحدة يصبح تلقيناً مفروضاً وليس حواراً.

وفي هذا الظرف من تاريخ عراقنا العزيز نحن أحوج مانكون إلى الحوار الوطني وخاصة مايتعلق بالقضايا المصيرية المطروحة على الساحة العراقية الآن وماتبعها من قضايا جديدة تتطلب منا التعامل معها بروح موضوعية ضمن أسس ومنطلقات فكرية . فإطلاق العموميات بمصطلحات فضفاضة تتسع لكل شيء أو تضييق الطروحات بحيث لاتتجاوز مساحة كتابتها ضمن نظرات ضيقة ليس من شأنها أن تقدم شيئاً جديداً أو حلاً لأي إشكالية . وإننا لابد من مراعاة الظروف الحالية التي يمر بها عراقنا هي في أمس الحاجة إلى اجتهادات ووجهات نظر مدعمة بأدلة واقعية عقلانية وليس إلى أوهام مستقبلية من أجل أن تحظى بحضور على الساحة السياسية والفكرية.

كم هو جميل أن يكون لدينا اختلاف أو وجهات نظر متعددة إزاء قضية ما لما فيه المصلحة العامة ، حيث أن تعدد الآراء وحتى المعارضة منها تتبعها استيضاحات قد لاتكتب لها الحياة لولا وجود روح ديمقراطية تؤمن

بالحوار ، وهذا النهج / الحوار كان غائباً قبل ٩ / نيسان ، مما رسخ مجموعة من العوامل أدت إلى أعاقة هذا المنهج وتغييب وجوده بالكامل . ومن هذه العوامل:-

. إضفاء صفة العداء على الرأي الآخر وليس صفة الاختلاف مما أدى إلى تجاهل الآراء الأخرى ومحاولة تغييبها . فالحوار لم يكن يوماً على مد التاريخ مواقف عداء أو استعداء وإنما يعني بأبسط معانيه الاختلاف . ولكن تبعات المرحلة السابقة أدت إلى ترسيخ هذا المفهوم ضمن فئات معينة نعاني منها في الوقت الحاضر ونجد صعوبة في التعامل معها.

. طبيعة المجتمع العراقي . لاشك أن ثقافة أي مجتمع بكافة عناصرها من معايير وأعراف لها دور كبير في سلوك أفراد المجتمع ، والمجتمع العراقي له خصوصية معينة فيما يتعلق بكافة عناصر الثقافة . ولكن هناك ظاهرة سلبية وعدم تداركها يقود إلى ما قاد إليه العامل الأول وهي طبيعة التعامل بين الأفراد التي يظهر فيها طابع الخجل والمخاجلة جلياً مما يؤدي إلى تدخل العوامل الشخصية في القضية المطروحة للنقاش وبالتالي من أجل المجاملة أو نفوذ شخصي لطرف ما أو سلطة معينة يتم تقبل وجهة نظر معينة دون تمحيصها أو التدقيق بها ضمن منهجية الحوار مما يقود إلى الخطأ حتماً ، ذلك أن هذا الرأي يكون واحداً ولايوجد رأي آخر يوضح الجوانب الأخرى غير المعلنة.

لقد شهد العالم متغيرات للأسف لم تواكبها متغيرات في المفاهيم والمفردات التي لابد من استخدامها في منهجية الحوار وإنما ظلت المفاهيم القديمة سائدة راسخة في عقولنا . صحيح أن التغيير اللامادي / المعنوي هو بطيء جداً حتى لايكاد المرء يشعر به ولكن الأحداث التي تحدث التغيير في المنهج والسلوك تحتاج إلى مفاهيم ومفردات تناسبها كي يسيرا في التغيير اللامادي إلى الأمام.

أطفال العراق وشبابه بلا آفاق ومستقبل مفقود

عصام الياسري

منذ خمسة عقود وأطفال العراق جيلا بعد جيل يعانون العديد من المظالم والانتهاكات، واشتدت معاناتهم وتراكمت ممارسة أساليبها دون رادع قانوني على المستويين الداخلي «الوطني» والدولي ناهيك عن المعاهدات التي من شأنها عادة في أي بلد مدني أن تحمي حقوق الطفولة والأمومة ورعايتهما، إلا في العراق الذي لا زال منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ غير مستقراً، سياسياً وأمنيا. فالأطفال والشباب على وجه الخصوص يعانون من سوء المعاملة على المستوى الإداري والمجتمعي ويجري سحق طفولتهم وأمانيهم بكل الوسائل والطرق. من هذا القبيل، يوجد دون محاكمات عدد كبير من الأطفال والشباب في السجون العراقية المنتشرة في عموم البلاد، تحت طائلة الاتهام الكيدي كالادعاء لمشاركتهم في المظاهرات على أنهم عملاء أو اتهامهم بالانتماء إلى داعش. وغالبا ما تكون العودة إلى أسرهم مستحيلة، وإذا ما تيسرت عودتهم إلى مناطقهم سيما المحافظات الجنوبية وبغداد، فإنهم معرضون لخطر الوصم والاستبعاد أو التعرض للمساءلة والعنف من قبل زمر تابعة لأحزاب السلطة. وفي أغلب الأحيان يعيشون في طي النسيان بلا أمل في المستقبل بعد سنوات من المعاناة من العزلة.

إن انتهاك السلطات العراقية قواعد «عدالة الأحداث الدولية وحقوق الطفل» على أساس قوانين مكافحة الإرهاب المثيرة للجدل، تشكل العقبة الأساس لعدم استقرار حياة الأطفال والشباب. تنص «اتفاقية الأمم المتحدة» المتعلقة بحقوق الطفل والتي صادق عليها العراق أيضا، على: إن احتجاز الأطفال مسموح به فقط إن كان الملاذ الأخير لأقصر وقتا ممكنا. ومن بين أمور أخرى، فإن مبادئ الأمم المتحدة بشأن الأحداث، تؤكد على أن الاحتجاز السابق للمحاكمة يجب أن يكون ممكنا فقط في حالات استثنائية، إلا أن التقارير، تتحدث عن حوالي ٢٧٠ قاصرا كان رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترة غير مسموح بها في نهاية عام ٢٠٢٠، ولا يوجد مبرر لعدم اتخاذ إجراءات لإنهاء هذه الانتهاكات.

فالمئات من القاصرين ما زالوا محتجزين بسبب ادعاءات كيدية مزعومة «بعيدًا عن الأنظار». وإن العديد من الأطفال والشباب المسجونين يتعرضون للعنف وسوء المعاملة ويحتجزون في بعض الأحيان مع البالغين. وتشير التقارير المتوفرة لدى المنظمات الدولية التي تقيّم الوضع في السجون بناء على مقابلات مع خبراء محليين: إلى أن «النظام بأكمله مثقل بالأعباء بشكل كبير». ويعاني الأطفال والشباب الأيزيديون والتركمان العراقيون بالإضافة إلى القاصرين العرب السنة من مناطق داعش السابقة من هذا، كما لا توفر السجون للمعتقلين مساحة كافية للجلوس والاسترخاء والنوم. والمشكلة الأكثر خطورة: إن برنامج إعادة تأهيل وإعادة دمج القاصرين المسجونين لا يتم تطبيقه من قبل الحكومة العراقية ومؤسساتها.

إن وضع أطفال العراق القاصرين اليوم في ظل نظام المحاصصة الطائفية التي أسس لها الاحتلال: وضع مشابه لما قبل سقوط صدام حسين. والمشكلة الأساسية هي أنه «لا توجد خطة عمل وطنية أو استراتيجية متماسكة» لتحسين الوضع. وأدى زعزعة النظام العميق الجذور بسبب سيطرة الجماعات الدينية والميليشيات المسلحة منذ عدة سنوات على القرار في البلاد، إلى زيادة «انعدام الثقة» وتدمير التماسك الاجتماعي وجعل المحاكمات تفتقر للمعايير العادلة. و «التمييز البنيوي» والظلم يعملان كمحركين قويين لإنتاج آثار مجتمعية سلبية محتملة على المدى الطويل. والأكثر خطورة «جعل الجماعات المتضررة من الناس مرة أخرى تقبل الجماعات المتطرفة».

الموضوع «حساس وصعب للغاية» بالنسبة لحقوق الإنسان في العراق وبالنسبة للآلاف المواطنين الأبرياء «المسجلين أو غير المبلغ عنهم» في السجون الرسمية أو التابعة بشكل وآخر للأحزاب المنفذة دون محاكمات على أساس «سيادة القانون». غير أن أصوات القاصرين وآلامهم في السجون لأسباب كيدية منظمة، قد أخرجت الحكومة والقضاء عن بؤرة الادعاءات إلى رأي عام يجذب الانتباه ويدعو لوضع رادع لها.

عـدم توفر الطاقة تخريب للاقتصاد الوطني

ماجد زيدان

كان الناس يعولون على ما بعد اطاحة النظام الدكتاتوري على خروج العراق من ازماته وتامين احتياجاتهم وتنشيط وتفعيل الاقتصاد الوطني واعادة دوران عجلة معامله ومؤسساته وملء رفوف اسواقه بالمنتجات الوطنية ولكن الرياح سارت بما لا تشتهي السفن .

الحكومات المتعاقبة لم تصحح الاختلال في المعادلة بين تطور الحاجة لاستهلاك الطاقة وانتاجها فبقيت الكثير من المعامل متوقفة وارتفعت كلفة الانتاج البضائع وفقدت قدرتها على المنافسة في الاسواق اما الاستهلاك الاخر من الحاجة اليه فحدث ولا حرج فهو ملموس ويشكل كارثة مستمرة لم يتم تخطيها لغاية الان بل يزداد الطين بله.

اعذار وزارة الكهرباء ما انزل الله بها من سلطان وللتغطية على سياسة شكلت جريمة بحق المواطنين والاقتصاد الوطني فهي لجأت الى استيراد التيار الكهربائي من ايران من دون ان تضع خطة عملية قابلة للتنفيذ بآجل محدد للخلاص من هذا الرهن لتطور الاقتصاد بما وراء الحدود وبكلفة باهظة تفوق ما معروض في السوق العالمية .

الواقع ان ذلك كان قرارا سياسيا لاستنزاف الموارد الوطنية ولإبقاء الانتاج المحلي مكلفا ومتخلفا عما موجود في الاسواق الدولية وبالتالي الاعتماد على الاستيراد من دول الجوار ودعم اقتصاداتها على حساب العراق ولمنفعة الغير وحرمان العراقيين من الاستفادة من ثرواتهم وانقاذهم من البطالة .

وليس ادل على ذلك من سعة الفساد الاداري في اداء وزارة الكهرباء طيلة العشرين سنة الماضية فأي معاملة لا يمكن انجازها ما لم « تورق » وتأخذ شهورا وزيارة واحدة لدوائر الكهرباء تلمس العجب العجاب ولا تجبى اثمان الوحدات المستهلكة رغم انها عينت ٩٠ الف موظفا للجباية ..

عندما ضج الناس بالشكوى على هذه السياسة للوزارة اخذت بالإعلان عن تنويع الاستيرادات والربط مع دول الجوار وانهاء رهن قسم من الطاقة بدولة واحدة ولكنها ماطلت وسوفت على الرغم من قطع التيار بسبب الديون . والمثير للسخرية المتعمدة ان الخط التركي مضى على انجازه عدة اشهر دون ان يربط بالشبكة بمبررات واهية ونسمع عن الربط مع الدول الاخرى منذ سنوات بلا طائل ويمكن البحث في الانترنت لأثبات ذلك .

المهم ان السياسة لخلاص من استبدال رهن برهن اخر فردي او جماعي ليس صحيحة وانما فاشلة وتشجع على الفساد وتكمن الجدية في ازالة هذا الفساد الخطير او عدم الكفاءة في الاعتماد على الامكانات الوطنية وتقليص استيراد الطاقة وصولا الى تصفيره في اقصر وقت بأنشاء محطات وطنية ما دام هناك استعداد وتنافس في سوق الطاقة العالمي لبناء هذه المحطات ومعالجة المشاكل التي تعاني منها الكهرباء الوطنية .

ان بقاء الحال على ما هو عليه مؤشر على الفساد في هذا القطاع المسكوت عن ضرره ورفض صريح لتطوير القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى وتنشيطها ودعمها الى جانب استمرار الاذى الملحق بالمواطنين .

من الجريمة ان نهدر ثروات البلاد لأجل ابقاء فاسدين في مناصبهم ودعم اقتصادات بلدان مجاورة .

الفوضى الإعلامية وحماية الشباب

طالب قاسم الشمري

اعتدت ان اجلس كل يوم بعد الغداء امام التلفاز متابعا الاخبار المحلية والعالمية وعلى الاخص قنوات دول الجوار التي اصبحت تصول وتجول في ساحتنا الوطنية و في العقول بكل ما تملك من قدرات تكنلوجية و مالية وخبرات مهنية و فنية، وبعد كل جلسة تفحصية وتحليلية، اجد من المهم القول بأن ما نسمعه ونشاهده، يتطلب الوقوف عنده لخطورته على شريحة وجيل الشباب المعاصرلاحداثنا الوطنية .

اساليب مدروسة

والتي تتناولها تلك القنوات بشكل تخريبي ومنهجي قائم على اجندة وسلوكيات واساليب مخابراتية مدروسة بدقة من شأنها التلاعب بعقول وسلوك وتوجهات الشباب ودفعهم الى فقدان جذورهم بوطنهم وانتمائهم لمجتمعهم وادبيات بيئتهم المحلية عبر عدة وسائل وطرق ، منها تغليب الشعور بالحرمان وفقدان بوصلة الامل والتفاؤل والطموح واخذ زمام المبادرة بالاصلاح ورفع الثقة بالنفس وهم بعمر الزهور في هذه المرحلة المبكرة لاستقبال حياتهم وهذا ما اخشى منه على وطني وشبابه لان تدمير شريحة الشباب وقتل امالهم وطموحاتهم في هذا السن المبكر من شأنه جعلهم في دائرة الاستسلام للمتاعب والمصاعب والمستحيل.

اشعر ان هذا الحال هو من يخيفني على وطني اكثر من كل التهديدات والمخاطر والاحداث والازمات التي يعيشها العراق اليوم لكن من الخطورة بمكان ان تضيع اجيالنا الجديدة بوصلة الامل عندما يشعرون بان الفرص امامهم اصبحت محدودة وان حياتهم زادت تعقيدا وان الدنيا لم تعد امامهم مبهرة نعم اخشى على وطني وشبابه وامامهم هذا الكم الاعلامي المغرض والمسيس والمسيء بقنواته و بوسائله المؤدلجة من خارج الحدود وبعضها من الداخل الوطني تقرع الطبول لتيئيس شبابنا وهنا لابد من التذكير بأن على جميع اجهزة الاعلام الوطنية اخذ دورها، وتفنيد وافشال تلك الخطط وضرورة الاهتمام بهذه الشريحة و التصدي لمن يريد تدميرها وتخريبها، من خلال اعتماد برامج وفعاليات وورش عمل تحمي شبابنا من المنزلقات

الخطيرة التي يراد ان يدفعوا اليها خاصة بعد انتشار المخدرات بشكل غير مسبوق، وعلى وزارة التعليم العالي تفعيل دور الجامعات بهذا الاتجاه بكل الوسائل وفي مقدمتها المناهج والفعاليات والمؤتمرات الحوارية في جميع الكليات، بالتنسيق مع اجهزةالاعلام وفي مقدمتها اجهزة اعلام الدولة.

نعم نقولها (بالفم المليان) هناك معاناة وتحديات وتعقيدات تعصف بشبابنا، لكن علينا احتضانهم واقصد هنا ان المسؤولية تقع على عاتق الدولة والمثقفين والمنظمات الشبابية المعنية و بمعاضدة الاعلام المهني الوطني الشريف وتقديم كل ما يحميهم ويزرع الامل فيهم باعداد مشروع وطني شبابي جاد وفاعل وقابل للتطبيق العملي الميداني من قبل اصحاب الخبرة والاختصاص

يكون بمقدوره صناعة طوق النجاة لحمايتهم وتتحمل وزارة الشباب الدور والمهام الرئيسية في اعداد وتنفيذ هذا المشروع الوطني الشبابي فالكل مسؤول عن حماية هذه الشريحة التي يعد ثقلها بثقل الوطن نعم هي مسؤولية الجميع وعليهم حمايتها من الانزلاق الى هاوية الاخطار وعلى الطرف الاخر المطلوب وبمهني مراقبة وسائل الاعلام التي تروج للانحراف وزرع اليأس واضاعة البوصلة امام الشباب عماد الوطن وحاضره ومستقبله لان ما اراه اليوم من حملات مكشوفة لنشر الياس والاحباط وبكل الاسلحة الخبيثة في السر والعلن ودس السم في العسل تؤدي الى نفس الغرض ..عن طريق الترويج لخيارات ورؤى تدفع الشباب إلى أن يحلم بعيدا عن قدراته وإمكانياته ومن ثم يجيء الفشل الذى يمثل بداية فقدان الثقة بالنفس وسيطرة أحاسيس اليأس والإحباط وتراجع مقومات الأمل والتفاؤل وبالتالى فقدان الهمة وتناقص النشاط والعزوف عن العمل.

وعلينا أن ننتبه لخطر ضياع الأمل وأن نحث شبابنا على استخدام أهم سلاح جربه الإنسان على طول التاريخ وهو سلاح العمل تحت مظلة الإدراك بأن الأحلام وحدها لا تكفى لصنع النجاح وبلوغ المقاصد ولكن بالعمل فى أى مجال تحت راية الإصرار والإرادة لا مكان لليأس والإحباط.

الفشل السياسي في العراق أساسه عميق وشامل *

د. احمد ابريهي علي

الفشل السياسي مظهر لافتقار النسق الكلي الى الحيوية الضرورية، المتمثلة بمقومات ذاتية للتصحيح والتغير والتطور الذي يقترن دائما بتكوين مرتكزات جديدة وقوى ذات تأثير نوعي. ولا شك ان الدولة في العراق لها الدور المحوري في اللحاق الحضاري وقد عجزت عن مزاولته. ومن الخطأ الفادح النظر إليها مجتزأة، طالما قادت الأحداث إلى خضوعها الكامل لاشتراطات التخلف الاجتماعي. المقاربة صعبة ولا توجد أدوات نظرية مختبرة، هي محاولة للتفكير مجددا في هذا الموضوع الشائك.

مركز السلطة التنفيذية، متمثلا بمجلس الوزراء على وجه الخصوص ودوائره، لا يستطيع استيعاب النظام الحكومي على حقيقته ومن داخله. ولا يعي واقع تنظيم أجهزة الدولة وعلاقته بوظائفها وإدارة عملياتها والصلات المنطقية – الضرورية فيما بينها. ولم يظهر ان لديه منهجا لإشراف منظم يَفرض احترام ضوابط النزاهة والكفاءة، فالمركز يُدار ولا يُدير، على الأكثر. ولا تختلف الحكومات المتعاقبة في هذا العوق الخطير والمحبط لكل أمل في تغيير أو إصلاح ولو على نطاق محدود.

السيطرة مفقودة ومن النادر ان تجد دائرة تشعر بحضور فعال لمركز الدولة يتجلى في ترشيد السلوك أو توجيه النشاط او شحذ الهمم. ودون مبالغة يكاد لا يعرف الكادر المتقدم في الوزارات والهيئات المستقلة والشركات العامة ماهي المعايير المُلزمة، وما هي الحدود التي من العيب تجاوزها في استخدام الصلاحيات للانتفاع من المال العام. الروادع التلقائية غائبة والانسجام الطوعي مع العقلانية والعدالة مفقود، وأية محاولة لإيقاظ الإحساس بالواجب تصطدم بصلابة شبكة النفوذ والمصالح، صغيرة وكبيرة، وشراسة المألوف.

ومن أسباب هذه العدمية البغيضة أن السياسة، اصبحت في بلادنا، لغوا لا صلة له بموضوعاتها: الأمن وسيادة القانون، والعدالة وكرامة الإنسان، والتنمية الاقتصادية الحقة، والرفاه، والشراكة الإيجابية في الحضارة الإنسانية... ونهضة شاملة. السياسة المعروفة للراي العام تجهل الدولة تماما واستعاضت عنها بمفردات قليلة كرسّت البلادة المعرفية والأخلاقية. التفكير والخطاب السياسي لا يختلف عن إدارة الدولة في عقمه وكسله عن مباشرة موضوعاته ومجافاته للحقائق ولا منهجيته ومعاداته للنزاهة.

ولو أهدِرَت نصف الموارد من دائرة واحدة، أو استأثرت عصابة بما شاءت من إمكانات الدولة وصلاحياتها ووصل الخبر إلى القيادات العليا فقد تصرح لا غير، على الأغلب، بأن الأمر موكول لجهات مختصة دون رئاسة الوزراء، أوهي معروضة على القضاء، وكأن السلطة التنفيذية ليست ضامنة لسلامة الدولة، ومكلفة أخلاقيا ودستوريا بوقاية دوائرها من الانحراف. ولا تختلف القيادات غير الرسمية، رؤساء الكتل والأحزاب، المتنازعة والمؤتلفة، في انفصال تفكيرها وخطابها السياسي عن منظمات الدولة والآليات الفعلية لعملها. تكرار سقيم لمفردات بلا موضوع. تصور أنك تسأل منتسبي شركات النفط، الكهرباء، البلديات، الطرق والجسور، موظفي التعليم والصحة ... الزراعة ... هل وصلت إليكم رسالة من المركز، او قادة السياسة، ذات مضمون محدد يؤثر في مجريات عملكم، أتوقع ان الجواب بالنفي.

من صخب الإصلاح والتغيير لم يحدث، ولا مرة ولو بالخطأ، ان أشير إلى ضرورة إعادة تنظيم شاملة، للوزارات ودوائرها ومهامها، الهيئات المستقلة، الشركات، ... وغيرها. ولا توجد جهة أعدت، فعلا، قواعد جديدة لتنظيم الدخل المكتسب من الدولة. ولا حزب تبنى مقترحا لتغيير نظام عقود التجهيزات والمقاولات، رغم أن مكافحة الفساد على كل لسان وهو دليل على ان النزاهة ليست مقصودة بذاتها ، نزاهة الدولة ليست بالفوضى والرعب، وليست متوقفة على اعتقال هذا أو محاكمة ذاك. بل فكر نزيه يقود السلطة التنفيذية لإعادة التنظيم وتغيير أنظمة العمل، وتقليل وضبط نوافذ الاتصال بالقطاع الخاص، وإعفاء الفاشلين والمتواطئين، بلا تشفي ولا انتقام.

نُزِعَت عن القطاع العام قدرات البناء والإنتاج تماما، ولم يحدث أن رئيسا أو وزيرا أو زعيما، مؤيدا او معارضا، بادر لطلب تعبئة جزء يسير من إمكانات القطاع العام لتكوين شركة تستطيع تشييد طرق، او شبكات صرف صحي، أو تطوير النفط والغاز دون مواصلة التورط مع مزيد من الشركات الأجنبية، ولا حتى وحدة هندسية لشبكات الإرواء والمبازل، أو بناء مدارس ... مثلا. نستورد ابنية المدارس من الصين لنتفرغ للتكنولوجيا الجديدة؟ لصناعة الروبوتات والطائرات المدنية المنافسة؟ ... نعم لأننا عقدنا العزم على إضافة روافد أخرى للعملة الأجنبية وتمويل الإنفاق العام، ولذلك كلفنا الصين لبناء المدارس. دولة بأكملها وجميع اقسامها لا تُحسن غير التعاقد، والأحزاب لا تعرف سوى تخصيص اموال أكثر من الموازنة ... وبشرط أن تبقى دوائر العقود والمقاولات وآليات عملها وجراثيمها كما هي. لأنها أثبتت جدارة!!. لا يهتمون بالمالية العامة، مالية القطاع العام على سعته رغم كثرة التجاوزات ومختلف صور الاستئثار، بل تهمهم الموازنة وفقط جانب الإنفاق بلا شروط، ويسكت هناك صوت الإصلاح. الوطنية الاقتصادية والدولة التنموية تتقلص إلى تنافس المحافظات

ثقافة العمل في دوائر الدولة فاسدة والأساس الفني لتنظيم وإدارة العمليات هزيل، إن وجد، والإدارة الاقتصادية هي الأبرز في هذا الهزال، قد لا تجد متخذ قرار، أو خبير، استاذ، أو مستشار، ولا في المعارضة، يؤمن حقا ان الاقتصاد معرفة لها أدواتها وحساب متخصص ليس من مصلحة المجتمع تجاوزه في القرار. ما أكثر الاعتباط والتحيز والتنكر لمبادئ العدالة التوزيعية في القرار الاقتصادي، ودون حياء من التبرير الهابط والسوقي لتحيزاتهم، وينعمون بالحماية والتوقير. في قناعتهم الاقتصاد مثل السياسة، كما يفهمونها ويتداولونها في الفضائيات، يسمونها رؤى وتصورات وتحليلات وهي براعة صلفة في غمط الحقائق وإسكات المخلصين للحقيقة.

والقطاع الخاص فاشل ولا يقل فسادا عن القطاع العام، بل أكثر النشاط الاقتصادي شراكة: بين المال والإدارة والعمل؛ والمجهز والصناعي؛ والمستورد وتاجر الجملة والمفرد؛ والمصرف والمقترض، وجميع هذه الشراكات وغيرها ينخرها الفشل لضعف الضوابط التي اعتادت المجتمعات في وضعها الاعتيادي على التزامها طوعا. القطاع الخاص لا يتعامل مع دوائر الدولة بمعلومات صحيحة، يُزوّر ويتهرب، وكان طرفا فعّالا في مآسي فشل الاستثمار العام، وتخلف البنى التحتية، والمبالغة في عقود التجهيزات وإفساد الذمم. هذه المشكلات لا أحد يتحدث عنها لأنهم لا يريدون الإصلاح ولا يؤرقهم القلق حول مستقبل الضعفاء في العراق، يتسابقون، يتدافعون، ويؤلبون، ويحرقون، والجماهير تصفق ... وتهتف بأمجاد القادة والمفكرين العظام، لأن عمليات تشويه الوعي وتعطيل العقول نشطة دائما.

القيم التي تؤسس لمجتمع حر ودولة معاصرة لا زالت ضعيفة، مبدأ الشراكة المتساوية للعراقيين في الشأن العام نفوذه محدود، الفرد لا يتعامل بمسؤولية تجاه النظام العام والدولة والثروات الوطنية، بل بالمغالبة والمشاطرة، واتسع نطاق هذا السلوك ليشمل فئات اجتماعية كبيرة إضافة على الأفراد. اتضح لي، على الصعيد العملي، ان اغلب العراقيين لا يؤمنون بالمساواة الأصيلة بين البشر في استحقاق الكرامة وتكافؤ العضوية الاجتماعية، والإصرار على التراتبيات العمودية واضح، وهذا المرض يعيق استكمال التأسيس والديمقراطية الحقة.

* عن مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

قضايا الحرية والأقليات في الوطن العربي

د. حيدر إبراهيم علي

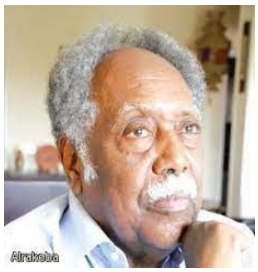

يكاد موضوع الأقليات في الوطن العربي أن يكون من محرمات الكتابة والبحث، أو على الأقل يفضل أن يكون من المسكوت عنه. إذ لا تعد معالجة هذا الموضوع من النشاطات الفكرية البريئة، فهي غالباً ما تثير الريبة والشك

وتذهب بالظنون بعيداً خاصة إذا كانت الأجواء السياسية غير عادية. ولأننا لم نتعرض لمسألة الأقليات، كان من الطبيعي أن يأتي الاهتمام من قبل باحثين أجانب، مما يجعل القضية لا تخلو من شبهة تآمر أو نيات سيئة. ورغم أن الوطن العربي شهد حروباً طائفية وإثنية استمر خلالها الاقتتال لسنوات طويلة، كما حدث في لبنان والسودان. وهي أمثلة لصراع ظاهر وعنيف. ولكن الكثير من

الدول العربية يمور داخلها صراع أقليات كامن وناعم لم ينفجر بعد. ويمكن أن يعبر عن نفسه بأشكال أخرى في أي لحظة. كل هذا لم يجعل الاهتمام بمسألة الأقليات يحتل مكانة متقدمة في الفكر العربي أو المجال الأكاديمي والبحثي أو حتى في العمل السياسي المباشر.

تسعى هذه الدراسة للمساهمة قدر الإمكان في طرح سؤال الأقليات بتتبع المفهوم والمعاني والمصطلحات المتشابهة أو المتقاطعة التي تساعد فهم وإدراك الظاهرة. ثم الرصد التاريخي بحثاً عن صلة الماضي في تشكيل حاضر وواقع الأقليات بالإضافة لتكوين النظرة والوعي بالأقليات. وبالتأكيد، في ا لنها ية

التساؤل حول المستقبل وتصور ممكنات المخرج. ولقد أصبحنا لا نتحدث عن استشراف المستقبل لأن الحاضر لا يمدنا بالحقائق الثابتة نسبياً، فحالة الانتقال التي

تعيشها مجتمعاتنا تجعلنا مثل أبطال الرواية مفتوحة النهاية. وأمامنا الحرب الأهلية في السودان التي يمكن أن نؤرخ لها بصيف ١٩٥٥م. وطوال هذه المدة عجزت

كل القوى السياسية

والنخب الحاكمة عن الوصول إلى حل ناجع يوقف هذا النزيف. وبالتأكيد العجز عن الحل دليل على ضعف التحليل والفهم للمشكلة. والسبب في ذلك قد لا يرجع إلى ضعف الوسائل العلمية والفكرية، ولكن الجرأة

والصدق هما العلة ا لحقيقية .

إن ربط موضوع الأقليات بقضايا الحرية يفسر كثيراً

من القصور والسلبيات، لأن الحرية هنا لا تتوقف عند المطالبة بها للأقليات، بل هي مطلوبة كوسيلة لدراسة الظاهرة دون محاذير ورقابة خارجية وداخلية. ومع

أن قضايا الحرية تلح علينا بقوة خاصة وأن العالم المعاصر قد أعطاها أولوية قصوى، مهما اختلفت الدوافع ، إلا أنها تأتي عندنا بعد هموم أخرى كثيرة.

و لم تصبح شرطاً ضمن أجندة البحث عن حلول لتلك الهموم. فالحرية وسيلة وغاية في حد ذاتها أي نستخدمها في فهم المشكلات برؤى صافية ونجعلها هدفاً واقعياً نواجه به أسباب وجود هذه القضايا المعقدة التي تقعد بالمجتمعات والأوطان.

إن البحث عن حلول علمية وواقعية لمشكلات الأقليات من خلال التسامح وقبول الآخر وتبني التعددية السياسية والثقافية، هو المدخل الصحيح لقيام دولة وطنية قوية يمكن أن تتجه نحو وحدة قومية شاملة ومستدامة. ولكن حين تنشغل كل دولة بأزماتها الداخلية خاصة المتعلقة بدمج الوحدات الاجتماعية والثقافية، فسنكون أمام دول ومجتمعات فسيفسائية مبعثرة تنقصها القدرة أو القوة الذاتية. وبالتالي لن تضيف لما هو أكبر أو أشمل أي الوحدات القومية الكبرى.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum

No. 116 Sep. 2022

العدد مائة و ستة عشر - أيلول ٢٠٢٢

كلام بليغ !!!!

عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية التفاوض مع الثوار الفيتناميين أرسلت لهم أن يرسلوا وفدا يمثلهم في باريس للتباحث حول وقف الحرب بعد أن أوغل ثوار فيتنام بالجنود الأمريكان ومثلوا بهم .

وفعلا أرسل الثوار وفدا مكون من أربعة ثوار امراتان ورجلين وكانت المخابرات الأمريكية قد جهزت لهذا الوفد إقامة بأرقى فنادق باريس وجهزت لهم كل أسباب الراحة والمتعة وكل مالذ وطاب وعندما وصل الوفد الفيتنامي إلى مدينة باريس ونزل بالمطار كانت هناك سيارات تنتظر الوفد لتقله لمكان إقامته.

ولكن الوفد رفض ركوب السيارات وطلب مغادرة المطار بطريقته وأنه سيحضر الإجتماع في الوقت المحدد واستغرب الوفد الأمريكي ذلك .

وسأل رئيس الوفد وأين ستقيمون فأجاب سنقيم عند طالب فيتنامي في أحد ضواحي باريس

فتعجب الأمريكي وقال له قد جهزنا لكم إقامة مريحة في فندق فخم

فأجاب الفيتنامي نحن كنا نقاتلكم ونقيم في الجبال وننام على الصخور ونأكل الحشائش فلو تغيرت علينا طبيعتنا نخاف أن تتغير معها ضمائرنا فدعونا وشأننا .

وفعلا ذهب الوفد وأقام في منزل الطالب الفيتنامي ليقوم بعدها بمباحثات أدت لجلاء المحتل الأمريكي عن كل فيتنام :

حين التقى الوفدان على ارض المطار، بادر الامريكي لمصافحة الوفد الفيتنامي لكنهم رفضوا وقال كبيرهم :

لا زلنا اعداء ولم يخولنا شعبنا مصافحتكم.

من يبيع ضميره باع وطنه..

وفي يوم ما زار الجنرال جياب احد قادة الثوار الفيتناميين عاصمة عربية

توجد فيها فصائل فلسطينية (ثورية) في السبعينات من القرن الماضي،

فلما شاهد حياة البذخ والرفاهية التي يعيشها قادة تلك الفصائل والسيارات الألمانية الفارهة والسيجار الكوبي و البدل الايطالية الفاخرة والعطور الفرنسية باهظة الثمن وقارنها بحياته مع ثوار الفييت كونج في الغابات

الفيتنامية. قال لتلك القيادات مباشرة بدون مواربة :

لن تنتصر ثورتكم..!!

فسألوه لماذا ؟،

فأجابهم : لأن الثورة والثروة لا يلتقيان

الثورة التي لا يقودها الوعي تتحول إلى إرهاب والثورة التي يغدق عليها المال يتحول قادتها إلى لصوص.

وإذا رأيت أحد يدعي الثورة ويسكن

بقصر أو فيلا ويأكل أشهى الأطباق ويعيش في رفاهية وترف وبقية الشعب يسكن في مخيمات ويتلقى المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة .. فأعلم أن القيادة لا ترغب في تغيير الواقع فكيف تنتصر ثورة قيادتها لا تريدها أن تنتصر ؟